الحدث

بدء الحراك لتطبيق «خطة الجنرالات»: تهجير 300 ألف غزي وفرض منطقة عسكرية

الاحتلال يدرس ضم شمال غزة

تتكشف المزيد من نوايا الاحتلال التي تؤكد عدم توجهه للانسحاب من قطاع غزة، بل فرض وجوده فيه، كما سيحصل في حال تطبيق «خطة الجنرالات» التي تستهدف تهجير سكان شمال غزة وإعلانه منطقة عسكرية مغلقة، مع بدء تحركات لدفع هذه الخطة نحو التطبيق على الرغم من تداعيها الكبيرة

بدء جمع تواقيع نواب على رسالة تطلب تطبيق الخطة

محمد الخليفي: قطر تواصل جهودها لوقف الحرب في غزة

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

على وقع عرقلة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو مساعي وقف إطلاق النار في غزة، تدفع جهات إسرائيلية بمخططات لحسم مصير القطاع عبر خيارات عسكرية ستكون لها تداعيات على مستقبل أهل القطاع، مثل «خطة الجنرالات» التي تهدف لتهجير سكان شمال غزة وصولاً للسيطرة على المنطقة وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة، وهو مخطط لم يعد مجرد حديث بل بدأ العمل على تطبيقه، يشي ذلك بغياب أي نيّة من الحكومة الإسرائيلية لإنهاء حرب غزة، بل إن المخططات تستهدف عودة احتلال أجزاء من القطاع، وسط تساؤلات عن قدرة الاحتلال على البقاء في غزة، خصوصاً مع ما سيترتب على هذا الخيار من عمليات للمقاومة ضد هذا الوجود.

وكشفت قناة كان 11 العبرية التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، ليل الخميس ـ الجمعة، أن مسؤولين كباراً في الجيش الإسرائيلي يدرسون قبول خطة تحويل شمال قطاع غزة إلى منطقة عسكرية، أو على الأقل اعتماد أجزاء منها، وهي المعروفة بـ«خطة الجنرالات»، التي كُتبت أخيراً بمبادرة من اللواء في الاحتياط غيورا آيلاند، الرئيس السابق لقسم العمليات في جيش الاحتلال، وتهدف لتهجير سكان شمال غزة ومحاصرة المقاومة فيه وصولاً للسيطرة عليه. وفي الأيام الأخيرة، ظهر في جيش الاحتلال عدد من المؤيدين للخطة المعروفة أيضاً باسم «خطة آيلاند» نسبة لواضعها، ويعتقد أنها ستؤدي إلى هزيمة «حماس». وبحسب الخطة التي يقترحها آيلاند، يقوم جيش الاحتلال بتهجير نحو 300 ألف من سكان شمال القطاع، وتحويل المنطقة الشمالية بأكملها إلى منطقة خاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة. ويذعي آيلاند أن الاستيلاء على المنطقة سيؤلّب سكان غزة ضد «حماس»، وأن هذا سيكون «أكبر كابوس يواجه (قائد حماس يحيى) السنوار»، ما سيسرّع إبرام صفقة لإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين في غزة، وهزيمة «حماس». ورأت القناة أنه إذا تمت الموافقة على الخطة من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي، فمن المتوقع أن تشكّل خطوة دراماتيكية في الحرب، ويتم «أخذ» مساحة تبلغ حوالي ثلث القطاع من سكان غزة، ظناً أن عناصر المقاومة الذين بقوا في المنطقة سوف يضطرون إلى الاستسلام وإلا سيموتون. وبحسب آيلاند: «بما أننا ننتظر منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني صفقة مختطفين، ونحن نرى أنها لا تحدث وأخشى أنها لن تتم في المستقبل لأن السنوار لا يشعر بالضغط، فإن الصواب فعله هو إبلاغ ما يقرب من 300 ألف من السكان الذين بقوا في شمال غزة بالأمر التالي: إننا نأمركم بمغادرة شمال القطاع، ونحدد لكم ممرين آمنين إلى حد كبير للخروج... يتم تأمينهما من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، وأولئك الذين يغادرون سيحصلون أيضاً على طعام وماء. ولكن بعد أسبوع، ستصبح كامل أراضي شمال غزة منطقة عسكرية، وهذه المنطقة العسكرية، من جهتنا، لن تتلقى أي إمدادات. في الواقع، يمكن للإرهابيين الخمسة الاف الموجودين في هذه المنطقة في هذه الحالة إما أن يستسلموا أو يموتوا جوعاً». في غضون ذلك، أفادت صحيفة معاريف بأن أوساطاً في حزب الليكود بدأت تمهّد لتفجير التوصل إلى صفقة، وبموازاة ذلك التخطيط لاحتلال شمال قطاع غزة. ولفتت الصحيفة إلى أن النائب في الكنيست أفيحاي بوارون من «الليكود»، بدأ أمس الأول الخميس، بجمع تواقيع نواب من الحزب وأحزاب أخرى على رسالة سيتم توجيهها إلى نتنياهو، تطلب تطبيق «خطة الجنرالات» التي وضعها آيلاند. وأوضحت الصحيفة أن بوارون يعتزم إرسال الوثيقة إلى نتنياهو بهدف الدفع نحو اتخاذ قرار في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) بشأن هذه القضية. وفي سياق متصل، كانت صحيفة هآرتس العبرية قد أفادت في مطلع الأسبوع، من خلال تحليل لرئيس تحرير الصحيفة ألوف بن، شمل معلومات، بأن نتنياهو وحكومته يستعدان للمرحلة المقبلة من الحرب، والتي تشمل «التحضير للاستيطان وضمّ شمال القطاع»، بالإضافة إلى «إعداد المنطقة تدريجياً للاستيطان اليهودي والضم لإسرائيل». لكن المحلل العسكري لصحيفة هآرتس عاموس هرئيل قلل من احتمال أن يطبّق الجيش الإسرائيلي «خطة الجنرالات»، موضحاً في مقال له أمس أنّ إجراءات هذه الخطة تشكّل «جرائم حرب، من وجهة نظر القانون الدولي. وحتى لو لم تنطبَق المسارات التي تُبحث ضد نتنياهو وآخرين في لاهاي، فإجراءات كهذه بالتأكيد ستقودنا إلى هناك»، في إشارة إلى أوامر الاعتقال التي طالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان بإصدارها ضد نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت. ولم يستبعد هرئيل اندلاع عصيان داخل قوات الاحتياط ضد قرارات كهذه. في موازاة ذلك، أغلقت عائلات محتجزين إسرائيليين في قطاع غزة، أمس الجمعة، طرقاً في مدينة تل أبيب، للمطالبة بإبرام صفقة تبادل تؤدي لـ«إفراج عن ذويهم. وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن عائلات الأسرى أغلقت شارعين وطريق «نمير» في تل أبيب للمطالبة بالتوصل لصفقة تبادل أسرى. في غضون ذلك، استضافت إسبانيا، أمس الجمعة، اجتماعاً بين اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي لوقف الحرب على غزة، وعدد من الوزراء والمسؤولين الأوروبيين، ومن بينهم رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز. وأكد وزير الدولة في وزارة الخارجية القطرية محمد بن عبد العزيز الخليفي، خلال الاجتماع، أن دولة قطر تواصل جهودها مع الشركاء من أجل التوصل إلى وقف الحرب في غزة، وهو ما يخفف معاناة الشعب الفلسطيني، ويضمن إطلاق سراح المحتجزين والأسرى، ويمهد لتحقيق السلام الشامل والاستقرار الدائم في المنطقة، وجدد موقف دولة قطر الثابت والدائم في دعم القضية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني، المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين.

من جهته، أكد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، خلال الاجتماع نفسه، على ضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار في غزة وإدخال مساعدات الإنسانية للقطاع، بالإضافة إلى أهمية انسحاب إسرائيل من الجانب الفلسطيني من معبر رفح ومحور صلاح الدين (فيلادلفي). ميدانياً، استشهد وأصيب عشرات الفلسطينيين في قصف للاحتلال على مناطق متفرقة من غزة، بينهم خمسة شهداء في مواصي رفح، إضافة إلى استشهاد ثمانية أشخاص وإصابة 28 إثر قصف الاحتلال عدة منازل في مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة.

في مخيم جباليا، شمال غزة، يونيو 2024 (عمر القطاع/فرانس برس)

دعم إضافي

أقرت وزارة الخارجية الأميركية بيع «مقطورات دبابات» ثقيلة ومعدات ذات صلة لاستخدامها في المجال العسكري بقيمة 164,6 مليون دولار لإسرائيل، وافادت «وكالة التعاون الامني الدفاعي» الاميركية في بيان، بانه تم تقديم الشهادة الضرورية لإبلاغ الكونغرس بقرار البيع. وذكرت انه من المتوقع ان تبدأ عمليات التسليم عام 2027، وان صفقة البيع تشمل آليات مثل مقطورات الدبابات الثقيلة، وقطع الغيار والتصليح، وادوات ومعدات السائقين، وغيرها.

إضاءة

قارب وسفينة يعبران قناة السويس نحو البحر الأحمر، 10 يناير 2024 (سيد حسن/Getty)

ترتيبات مصرية لاستقبال وفد حوثي

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

تنخرط مصر في تحركات ومساع تهدف إلى خفض التوتر في منطقة البحر الأحمر، وإيجاد صيغة لحل الأزمة السياسية في اليمن، من خلال اتصالات مع جماعة الحوثيين وإيران، تحاول من خلالها القاهرة، على الأقل، حماية مصالحها الاستراتيجية الخاصة في المنطقة. فقد أثرت الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر المرتبطة بإسرائيل أو المتجهة إلى مرافئها، على الملاحة في قناة السويس بشكل كبير، وهو ما أثر بدوره على الدخل القومي وإيرادات مصر من العملة الأجنبية. ووفق آخر بيانات رسمية صادرة عن إدارة هيئة قناة السويس المصرية، نهاية يوليو/ تموز الماضي، فإن القناة فقدت 23,4% من إيراداتها مقارنة بالتوقيت نفسه من العام الماضي، وذلك مع تحويل بعض شركات الشحن مسارات السفن إلى مسارات بحرية بديلة، لتجنّب هجمات الحوثيين. وتوفرت معلومات لـ«العربي الجديد»، تفيد بأن هناك ترتيبات تجري في القاهرة لاستقبال وفد من جماعة الحوثيين خلال الأيام القليلة المقبلة، بالتنسيق مع القيادة في السعودية، في إطار مساعي التوصل إلى حل للأزمة السياسية في اليمن، وبالتالي فإن التحرك اليمني يحمي قناة السويس أيضاً». بدوره، قال نائب رئيس الهيئة الإعلامية للحوثيين، نصر الدين عامر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «بغض النظر عن صحة هذه المعلومات من عدمها»، لا شيء «إطلاقاً يمكن أن يوقف عمليتنا في البحر الأحمر، إلا وقف العدوان ورفع الحصار عن غزة». وأضاف أن «ما يحدث دون ذلك، مجرد عبث».

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، واستيعاب تداعياتها على مصر والمنطقة. ومن المقرر أن يتوجه وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي إلى العاصمة الإيرانية طهران، خلال الأيام المقبلة، للتباحث حول ترتيبات مشتركة في هذا الصدد.

وقال مستشار وزارة الإعلام في حكومة صنعاء (التابعة للحوثيين)، توفيق الحميري، لـ«العربي الجديد»، إن «المرحلة وتحدياتها، تقتضي تصويب أي تقاربات سياسية بين أنظمة الأمة الإسلامية نحو إسناد فلسطين وضد العدو الإسرائيلي»، مضيفاً أن «غير ذلك لا قيمة له، بما فيه التقارب المصري السعودي، لأنه لم يستغل ضد العدو الإسرائيلي». وتابع: «يفترض بالإخوة في مصر، التفهم جيداً بأن اليمن وأنصار الله (الحوثيين) والتحرك الذي يقومون به في المنطقة، يساند فلسطين بدرجة أساسية ويصب في مصلحة الأمن الاستراتيجي العربي والمصري». واعتبر أن «من يقوم بطرد الوجود العسكري الأميركي من البحر الأحمر، هو بالتأكيد قوة فاعلة وحاضرة في العالم والمنطقة»، مشيراً إلى أن «الإخوة في مصر يدركون جيداً أن تحريم الملاحة على العدو الإسرائيلي في البحر الأحمر، يقضي على آماله ومحاولاته في إنشاء قناة بن غوريون، في الوقت الحالي، وهي أعلى نتيجة له في استطلاع لمعاريف منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتوقع الاستطلاع فوز «الليكود بنحو 24 مقعداً في البرلمان المكوّن من 120 مقعداً، مقابل 32 مقعداً في الوقت الحالي، وهي أعلى نتيجة له في استطلاع لمعاريف منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما حصل حزب تحالف الوحدة الوطنية بقيادة الجنرال السابق المنتمي لتيار الوسط بني غانتس في الاستطلاع على 21 مقعداً. وسيخسر الائتلاف اليميني الذي يقوده نتنياهو ويضم مجموعة من الأحزاب القومية الدينية والمتشدّدة أي انتخابات تعقد الآن، إذ قد يحصل على 53 مقعداً، مقابل 58 لكتلة المعارضة الرئيسية.

(رويترز)

استطلاع يظهر تعافي شعبية «الليكود»

أظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية، أمس الجمعة، أن حزب الليكود اليميني بزعامة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سيكون أكبر حزب منفرد في البرلمان إذا أجريت انتخابات الآن، ما يؤكد التعافي التدريجي لشعبية الحزب بعد هجمات السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتوقع الاستطلاع فوز «الليكود بنحو 24 مقعداً في البرلمان المكوّن من 120 مقعداً، مقابل 32 مقعداً في الوقت الحالي، وهي أعلى نتيجة له في استطلاع لمعاريف منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما حصل حزب تحالف الوحدة الوطنية بقيادة الجنرال السابق المنتمي لتيار الوسط بني غانتس في الاستطلاع على 21 مقعداً. وسيخسر الائتلاف اليميني الذي يقوده نتنياهو ويضم مجموعة من الأحزاب القومية الدينية والمتشدّدة أي انتخابات تعقد الآن، إذ قد يحصل على 53 مقعداً، مقابل 58 لكتلة المعارضة الرئيسية.

(رويترز)

دومينيك دو فيلبان: حرب غزة فضيحة تاريخية

واصل رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق دومينيك دو فيلبان (الصورة) (2005 - 2007) تمييز نفسه عن الخطاب السياسي الرسمي السائد في فرنسا تجاه الحرب على قطاع غزة. وقال في مقابلة مع إذاعة فرانس أنتر، أول من أمس الخميس، إن فرنسا «لم تعد تملك صوتاً على الساحة الدولية»، وأحد أسباب ذلك ممارستها «المعايير المزدوجة» وغياب الفعل عن دبلوماسيتها تجاه ما يحصل في القطاع. ووصف الحرب في المقابلة التي أجرتها معه الإعلامية ليا سلامة، بأنها «أكبر فضيحة تاريخية لم يعد أحد يتكلم عنها في فرنسا وفي الإعلام المحلي»، وبأنها لا تشبه الحروب الأخرى لجهة أن السكان المدنيين هم الذين يُقتلون. ورداً على سؤال عما يمكن فعله لوقف الحرب، أوضح دو فيلبان أن فرنسا والغرب لديهما عدد من الأدوات لوقف الحرب عبر وقف تسليح إسرائيل واللجوء إلى الوسائل الاقتصادية، «لكننا نرفض استخدامها بحجج غير واقعية كالقول إنه علينا السماح لإسرائيل بمواصلة حربها حتى النهاية».

(العربي الجديد)

متابعة

المسؤول عن اقتحامات الأقصى قائداً لشرطة القدس

شيّع فلسطينيون شهداء طولكرم وطوباس، فيما يمعن الوزير المتطرف إيتمار بن غفير في مخططه تجاه الأقصى، بترقية المسؤول عن السماح باتهاكات المتطرفين

رام الله ـ **محمود السعدي**

بينما شيّع فلسطينيون، أمس الجمعة، شهداء العدوان الإسرائيلي على طولكرم وطوباس، شمالي الضفة الغربية المحتلة، بعد يوم من انسحاب الاحتلال من المدينتين ومحيطهما، عقب ثلاثة أيام متواصلة من الاجتياح والحصار وتدمير البنية التحتية، سلّم الاحتلال، ظهر أمس، أهالي بلدة بيتا جنوبي نابلس، قراراً بأن منطقة تلة نمر قبالة جبل صبيح من أراضي البلدة منطقة عسكرية مغلقة، وهي المنطقة التي استشهدت فيها الناشطة الأميركية التركية عائشة نور إزغي إيغي، الأسبوع الماضي، برصاص الاحتلال خلال مسيرة ضد الاستيطان. علماً أن جثمان عائشة نور وصل إلى تركيا، أمس، وسط مراسم أقيمت داخل مطار إسطنبول، لتُنقل بعدها إلى إزمير غربي البلاد لتُوارى الثرى.

في موازاة ذلك برز تعيين وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، أمير أرزائي، الضابط المسؤول عن السماح باتهاكات المتطرفين في المسجد الأقصى قائداً للشرطة في القدس المحتلة، وترقيته إلى رتبة لواء، وأعلنت الشرطة الإسرائيلية، أول من أمس الخميس، سلسلة تعيينات جديدة أقرها بن غفير بعد توصية من مفتشها العام داني ليفي. في حين تم، وفق صحيفة هآرتس الإسرائيلية أمس، «تعيين سكرتير الأمن لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير مسؤولاً عن الشرطة في الضفة الغربية». وأضافت أن تعيين أرزائي الذي «شارك بنشاط في تغيير الوضع القائم» في الأقصى يعتبر «أمراً في غاية الحساسية»، إذ أدت محاولات تغيير الوضع القائم في الأقصى منذ ما قبل احتلال 1967 «إلى صدامات مع المصلين المسلمين وإدانات دولية». وبموجب الوضع القائم فإن إدارة شؤون المسجد الأقصى هي من صلاحيات دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، وإن الصلاة فيه حق حصري للمسلمين.

وفي السياق اعتبرت حركة حماس في بيان أمس، تعقيباً على نشر «نشطاء جبل الهيكل» الإسرائيلية المتطرفة، تسجيلاً مصوراً قبل أيام، على مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر احتراق المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة مرفقاً بتعليق «قريباً

الاحتلال يعلن تلة نمر في بلدة بيتا بنابلس منطقة عسكرية

في هذه الأيام»، إن «حملات التحريض التي تنظمها جماعات ومنظمات الهيكل المزعوم الصهيونية ضد المسجد الأقصى تحت حماية وإشراف حكومة المتطرفين الصهاينة هو خطوة تصعيدية خطيرة». وحذّرت «من مغبة إقدام حكومة الاحتلال ومستوطنيها على أي عمل يمس بالمسجد وهويته العربية الإسلامية». لافتة إلى أن «الأقصى هو عنوان صراع شعبنا وأمتّنا العربية والإسلامية مع هذا المحتل». في غضون ذلك أوضح الكاتب مجدي حمايل، وهو من بلدة بيتا، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن القوات الإسرائيلية اقتحمت تلة نمر، أمس، والتي تعتبر نقطة تجمع أسبوعية لأهالي البلدة لأداء صلاة الجمعة والانطلاق في مسيرات سلمية احتجاجية نحو جبل صبيح، رفضاً لإقامة بؤرة أفيتار الاستيطانية، وسلمتهم القرار بإعلان المنطقة منطقة عسكرية مغلقة بمنع دخولها، لكن الأهالي أصروا على إقامة الصلاة وكسر القرار العسكري، مؤكدين حقهم في الوجود فيها. وأضاف حمايل أن تلة نمر شهدت حضوراً مكثفاً للصحافة الإسرائيلية والأوروبية والأميركية «ولم يُطلق جيش الاحتلال أية رصاصة أو قنبلة غاز سام مسيل للدموع أو أية قنبلة صوت، وانتهت المسيرة دون أية مواجهات، بعكس المرات السابقة». وأشار إلى أن «الاحتلال كأنه يريد إيصال رسالة أمام الصحافيين أن كل ما ذكر من قمع هو غير صحيح، رغم أن كل فعالية منذ ثلاث سنوات تشهد قمعاً عنيفاً، فيما استشهد 15 شخصاً، بينهم عائشة نور، خلال تلك الاحتجاجات».

وفي الأثناء شيّع فلسطينيون، ظهر أمس، ثمانية من خمسة شهداء قتلتهم قوات الاحتلال خلال عدوانها على مدينة طولكرم ومخيميها نور شمس وطولكرم شرقي المدينة، إضافة لحالتي وفاة أعلن عنهما دون تمكّن الأهالي من تشييعهما خلال العدوان. والشهداء هم: عماد خضر شحادة ومحمد ناصر عطية وصلاح الدين البدوي وأحمد خالد مجدوبة، وهبة شحادة سالم عبيد، إضافة إلى حالتي الوفاة وهما: خلود الخطاري وسميرة جمعة أبو جاموس. كما شيّع فلسطينيون، صباح أمس، ثمانية خمسة شهداء في طوباس، استشهدوا بقصف من طائرة مُسيرة إسرائيلية قبل يومين. والشهداء هم: محمد سعيد حسين صوافطة ومجد برهان جميل صوافطة، وقيس صائب راتب صوافطة وياسين أحمد علي صوافطة، من طوباس، وطلبة محمود جميل بشارات من بلدة طمون جنوبي المدينة.

إلى ذلك أقدم مستوطنون من مستوطنة مفوّدت بريحو، ليل الخميس - الجمعة، على تسميم قطيع من الأغنام في تجمع عرب المليحات في المعرجات شمال غرب أريحا، ما أدى إلى نفوق العشرات منها، وفق تصريح للمشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات.

في بيتا أمس، حيث عثّمت صورة عائشة نور (إياس كانلي/الأناضول)

رصد

ضغوط أميركية لمنع الحرب على جبهة لبنان

تتواصل الضغوط الأميركية في مرحلة العدّ العكسي قبيل الانتخابات الرئاسية، على إسرائيل، لمنع الذهاب إلى حرب شاملة مع حزب الله اللبناني

لم يخرج تبادل إطلاق النار بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله اللبناني، أمس الجمعة، عن نطاق التصعيد الذي اتّسمت به الأيام الأخيرة الماضية، وذلك في وقت تترقب فيه تل أبيب زيارة المبعوث الأميركي، عاموس هوكشتاين، وسط ضغوط مكثّفة من إدارة الرئيس جو بايدن، لمنع اندلاع حرب شاملة بين إسرائيل وحزب الله. وبانتظار رسائل هوكشتاين، وما إذا كانت تحمل جديداً، اتسم تبادل النار بين الطرفين بالحماوة والتوسع، مع وصول صواريخ «حزب الله» إلى مدينة صفد شمال الأراضي المحتلة، فيما ذكر الإعلام التابع لـ«حزب الله»، عصر أمس، استهداف مسيّرة للاحتلال شقةً في بلدة الأحمدية بالبقاع الغربي.

وأعلن جيش الاحتلال، أمس، أن 20 صاروخاً من لبنان استهدفت صفد ليل الخميس - الجمعة، وأن قواته عملت على إخماد حريق في منطقة بيريا (شرق صفد) عقب سقوط قذيفة فيها. وقال إنه «جرى اعتراض معظم الصواريخ بنجاح، بينما سقطت البقية في مناطق مفتوحة». من جهته، أكد «حزب الله»، استهداف القاعدة الأساسية للدفاع الجوي الصاروخي، التابعة لقيادة المنطقة الشمالية، في ثكنة بيريا، بصواريخ كاتيوشا. كما أكد أمس، تنفيذه «هجوماً جوياً بأسراب من المسيرات الانقضاضية على قاعدة فيلون (مقر الوية الفرقة 210 ومخازنها في المنطقة الشمالية) جنوب شرق صفد»، وذلك رداً على القصف الإسرائيلي الذي أدى إلى مقتل 3 أشخاص أول من أمس، في بلدة كفرجوز (النبطية)، بينهم طفل، علماً أن الحزب نعى الخميس اثنين من مقاتليه، كما أعلن أمس، استهداف موقع المرج الإسرائيلي، وثكنة زبدين في مزارع شبعا المحتلة، وموقع بياض بليدا، فضلاً عما ذكره إعلامه عن عبور «مسيرات انقضاضية باتجاه الأراضي المحتلة ودوي صافرات الإنذار في عميعاد ومحيط طبريا في عمق 18 كلم بعيداً عن الحدود اللبنانية». وفي الجنوب اللبناني، طاول القصف الإسرائيلي، أمس، أطراف بلدات الناقورة وحانين وطيرحرفا والجبين ومجدل زون وكفركوبا.

وفي ظلّ استمرار التصعيد، رأى محللان إسرائيليان، أمس، أن الولايات المتحدة تخشى قيام إسرائيل بشن حرب على لبنان قبيل أو خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني، وأن واشنطن تسعى لمنع ذلك. وكتب عاموس هارئيل، في صحيفة هآرتس: «من المقرر أن يعود هوكشتاين إلى إسرائيل ولبنان في الأيام المقبلة، في محاولة أخرى لانتشال العربة الشمالية من المستنقع، على الرغم من الجمود في غزة». ورأى أن الحكومة الإسرائيلية لا تقدم لمستوطني الشمال «إجابات واضحة، ويبدو أن التحركات العسكرية تهدف إلى إظهار اهتمامها، رغم أنها لم تحقق الكثير على الأرض». وأضاف: «تشعر القيادة الشمالية حيث يضغط معظم كبار القادة في إسرائيل لتكثيف الهجمات، أن اللحظة أصبحت مواتية. فالمناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني (جنوب لبنان) باتت شبه خالية، كما أن حزب الله نقل بعض عناصره إلى الشمال». لكن هارئيل أشار إلى أن «الأميركيين، يعارضون أي هجوم إسرائيلي واسع النطاق في لبنان». وكشف أنه «عندما يلوّح الإسرائيليون بالتحرك تذكرهم واشنطن بهدوء بأنهم يفتقرون إلى الذخائر».

وتعتقد الإدارة الأميركية، حسب قوله، أن لديها قنوات اتصال فعّالة، وإن كانت غير مباشرة، مع حزب الله».

بدوره، أشار المحلل في «بديعوت أحرونوت» ناداف إيال على «إكس»، إلى أنه «من الناحية الاستراتيجية، تهدف إسرائيل إلى فصل الصراع في الجنوب (غزة) عن التوترات في الشمال (لبنان)، وتجنب حرب شاملة مع حزب الله ولبنان، ومع ذلك، رفض حزب الله جهود التفاوض، ولا سيما تلك التي قادها هوكشتاين». وأضاف: «مع ذلك، يعترف المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون بأن شن عملية عسكرية شاملة في لبنان قد لا يضمن توقف حزب الله عن هجماته».

(العربي الجديد، الأناضول)

حركة نزوح من عيتا الشعب، 23 أغسطس (حسين فنيش/فرانس برس)

إصابة بالرصاص خلال مسيرة مؤيدة لإسرائيل بنيويورك

تحولت تظاهرة مؤيدة لإسرائيل في إحدى ضواحي بوسطن، في نيويورك، إلى أعمال عنف أول من الخميس، عندما أصيب أحد المارة برصاصة خلال مشادة أعقبت مواجهة مجموعة من المتظاهرين. وقالت ممثلة الادعاء العام بمقاطعة ميدلسكس، ماريان رايان، إنه تم استدعاء الشرطة إلى موقع التظاهرة، مضيفة أن تراشقاً بالكلمات بدأ قبل أن يعبر أحد المارة الشارع بسرعة ويخوض مواجهة مع أحد المتظاهرين»، و«خلال ذلك الشجار، أطلق أحد أفراد المجموعة المتظاهرة النار على الشخص الذي عبر الشارع». وألقي القبض على سكوت هايز (47 عاماً) من فرامينغهام بتهمة الاعتداء والضرب بسلاح خطير وانتهاك حق دستوري تسبب في إصابة. ويحسب رايان، من المقرر أن يمثل هايز للمحاكمة، فيما الضحية الذي لم يتم إعلان هويته، يتلقى العلاج.

(أسوشييتد برس)

تهدّد العمليات العسكرية والتأهب على جبهات سورية المختلفة، باستئناف القتال بين أطرافها المتحاربة، رغم اتفاقيات وقف النار والتهدئة النسبية. إلا أن من المستبعد تغيّر خرائط السيطرة في حال حصول معارك واسعة، وذلك لحسابات عدة

جبهات سورية

جيوش محلية وأجنبية متأهبة لاستئناف القتال

الدوحة ـ **عماد كركص**

أوقف اتفاق وقف إطلاق النار شمال غربي سورية (إدلب ومحيطها) في ربيع العام 2020، العمليات العسكرية بين قوات المعارضة من جهة، وقوات النظام السوري والمليشيات التابعة لإيران وروسيا من جهة أخرى، لكنه أخفق في وقف إطلاق النار بشكل كامل وفعلي، مع استمرار عمليات القصف المدفعي، لا سيما من قبل النظام، وحتى القصف الجوي الروسي أحياناً، بالإضافة إلى عمليات التسلل المتبادلة على خطوط التماس. الوضع نفسه انعكس على جبهات سورية الأخرى، مع اختلاف أطراف القتال. ففي مناطق شمالي وشرقي سورية، ومنذ آخر معركة بين قوات المعارضة والجيش التركي من جهة، و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) من جهة أخرى في خريف العام 2019، تواصلت المناوشات بين الطرفين، بين تصعيد وهدوء. فيما برز حراك العشائر في الضفة الغربية في وجه «قسد»، العام الماضي، والذي تجدد العام الحالي مع تدخل النظام وإيران بدعم قوات العشائر بشكل مباشر. أما في الجنوب، وتحديداً في محافظة درعا ومحيطها، فهناك محاولة من النظام وحلفائه للالتفاف على اتفاق التسوية في صيف العام 2018، والذي جاء أساساً جائراً على فصائل المعارضة، ما أدخل المحافظة ومحيطها في دوامة الفوضى الأمنية، التي تتذر بالانفجار في أي وقت. وفي الجنوب أيضاً، محاولة من النظام لجر السويداء إلى الخيارات العسكرية، وذلك منذ اندلاع الاحتجاجات فيها قبل أكثر من عام. وعلى الرغم من أن الحراك في السويداء لا يزال متمسكاً بسلميته، إلا أن محاولات النظام إحداث الفوضى واستغزاز الحراك مستمرة في مسعى لإخراج سلاح الفصائل هناك، بهدف وأد الحراك بالطرق العسكرية والأمنية.

وضمن جبهات سورية الأخرى، فإن العمليات المتفرقة التي شنّها النظام والقوات الروسية وأحياناً «قسد»، في البادية السورية، جنوب شرقي البلاد، أخفقت حتى الآن بمكافحة خلايا تنظيم داعش، المختبئة في الجبال والبادية، على الرغم من الإعلان عن إنهاء «داعش» في سورية باخر جيب له في بلدة الباغوز الحدودية مع العراق ربيع العام 2019، علماً أنه وفق المعطيات فالتنظيم مستمر بمحاولة استعادة عافيته، مع الاعتماد على العمليات الخاطفة والانقضاض من مواقع التخفي، بدلاً من السيطرة المكانية المستمرة.

كل ذلك شكّل تهديداً يتفجر القتال من جديد على جبهات سورية المختلفة، وخطوط التماس، وهو ما حذّرت منه الأمم المتحدة في آخر تقرير صدر عن لجنتها الخاصة للتحقيق في سورية قبل أيام. عازية ذلك إلى «استمرار أنماط جرائم الحرب وتفاقم الأزمة الإنسانية التي قد تخرج عن السيطرة، فيما يلوح شبح الحرب واسعة النطاق في المنطقة». وتطرق تقرير اللجنة، الذي نُشر في 10 سبتمبر/ أيلول الحالي، إلى الوضع في جبهات سورية المشتعلة، كالغارات الجوية الإسرائيلية في جميع أنحاء سورية، وقيام مجموعات تابعة لإيران باستهداف قواعد أميركية في شرقي سورية أكثر من مائة مرة، والهجمات المضادة من الجانب الأميركي. وأشار إلى أن ستة جيوش أجنبية ظلت نشطة في سورية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 يونيو/حزيران من العام الحالي، كما لفت التقرير إلى الهجمات التي شنّها النظام، وما زال، في شمال غربي سورية، أي إدلب ومحيطها، ما أدى إلى قتل مدنيين ضحايا، مشيراً إلى أن تلك الهجمات «عشوائية، وترقى لجرائم حرب». كذلك تحدث التقرير عن عدم شرعية الضربات الجوية التركية ضد «قسد» شمال شرقي البلاد، لكونها استهدفت منشآت طبية ومدنية، حذّرت اللجنة في تقريرها، من تدهور الأوضاع في درعا والجنوب، نتيجة الفلتان الأمني، ونبّهت إلى استمرار القتل تحت التعذيب من قبل النظام، إضافة إلى سوء الأوضاع الإنسانية والمعيشية والاقتصادية في البلاد، وجميعها أسباب لتفجّر الأوضاع. وتأسست لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسورية في أغسطس/آب 2011، أي بعد نحو خمسة أشهر من اندلاع الحراك والاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد، وذلك للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لقانون حقوق الإنسان المرتكبة منذ اندلاع الصراع في البلاد، في وقت سابق من ذاك العام، في جبهات سورية. ومن المتوقع إحداث واقع جديد على الأرض، بفعل الاستعصاء السياسي على مستوى الحل النهائي في سورية، وفق المرجعيات الأممية، وكذلك التطورات السياسية الفرعية، لا سيما عمليات التطبيع مع النظام، أهمها مفاوضات التطبيع بين تركيا، الداعم الأبرز للمعارضة، من جهة، والنظام في دمشق من جهة أخرى.

لكن من غير المتوقع قبول الكثير من فصائل المعارضة، حتى تلك التابعة لـ«الجيش الوطني السوري» الموالي لتركيا، أي تسوية بين دمشق وأنقرة تهدد بخسارة المعارضة لمواقعها، لا سيما شمالي حلب، في حين أن لإدلب ومحيطها وضعاً مختلفاً في ظل الانتشار التركي مع وجود «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وسط اتجاهها لعدم التساهل بعد الآن مع خرق النظام والمليشيات لوقف إطلاق النار، بل بادرت في عمليات التسلسل والهجمات الخاطفة على بعض الجبهات.

وبرزت أخيراً الاتهامات الروسية لـ«تحرير الشام» بأنها أجرت مفاوضات مع أوكرانيا لتنفيذ عمليات ضد المصالح الروسية في سورية، وهو ما يخشى أن يكون خلق ذرائع روسية جديدة بغية السيطرة من النظام على ما تبقّى من محافظة إدلب ومحيطها. في المقابل، أشارت معلومات

> مصطفى بكور: ترغب كل الأطراف في توسيع مناطق سيطرتها
>
> رشيد حوراني: يبدو أن قوات العشائر تلجأ إلى استنزاف «قسد»

تدريبات لـ«الجيش الوطني» في عفرين، 8 أغسطس 2024 (جيث السيد/Getty)

العربي الجديد»، إلى أن المعارضة باتت أكثر استعداداً لهذه السيناريوهات، وأن غرفة عمليات «الفتح المبين»، المنضوي تحتها «الهيئة» إلى جانب فصيلي «جيش العزة»، و«الجبهة الوطنية للتحرير» (تحالف فصائل)، أجرت الكثير من التدريبات أخيراً، استعداداً لأي تطور.

ورأى المحلل العسكري القيادي في «الجيش السوري الحر» المعارض، العقيد مصطفى بكور، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن جبهات سورية مثل شرق الفرات بين المليشيات الإيرانية و«قسد»، وشمالي حلب بين «قسد» و«الجيش الوطني»، وجبهات أرياف إدلب وحلب بين المليشيات الإيرانية و«الفتح المبين»، هي الأبرز والمرشحة لاندلاع القتال فيها بأي لحظة. وعزا أسباب ذلك إلى «رغبة كل الأطراف في توسيع المناطق الخاضعة لسيطرتها وإضعاف أعدائها». وباعتقاده فإن «الجميع مستعد لهذه الاحتمالات، فقد مدعوماً أميركياً، والجيش الوطني مدعوم تركياً، والفتح المبين تتحضر منذ سنوات لاحتمالات اندلاع المعارك، لكن الحلقة الأضعف فيها هي قوات النظام التي تتنازعها المليشيات الإيرانية والقوات الروسية وعصابات الشبيحة». وأشار بكور إلى أنه «من الممكن تغيير خرائط مناطق السيطرة في حال اندلاع القتال، وسيكون نظام الأسد هو الخاسر الأكبر». وأوضح أنه «سيتم تغيير الخرائط عن طريق المعارك أو الاتفاقات الدولية التي سيفرضها الأمر الواقع الجديد على الأرض بعد اندلاع معارك في جبهات سورية المتعددة، وأن الضحايا المدنيين سيكونون في كل الحالات من السوريين».

من جهته، أشار الباحث في مركز جسور للدراسات، رشيد حوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «بناء على محاولات النظام السوري وإيران تشكيل ضغط على الوجود العسكري الأميركي في سورية، ودعمهما قوات العشائر في دير الزور التي تحركت لتنفّذ هجماتها ضد قسد منذ ما بعد منتصف العام الماضي، من الممكن أن يشهد هذا المحور استمرار العمليات ضد قسد». وأضاف أن «النظام سيستفيد من دعمه لهذه القوات لعدة عوامل، منها الرفض الشعبي لقسد وكوادرها في المنطقة بسبب سياسة التهميش والإقصاء بحق العرب في منطقة العمليات، وعدم تقديم دعم من أي طرف لقوات العشائر، وإضطرار هذه القوات لاستجرار الدعم من النظام وحلفائه وتفضيلها ذلك على الاستسلام لقسد، إلى جانب عدم جدية الجانب الأميركي في التدخل إلى جانب قسد». وبرأي حوراني «يبدو أن قوات العشائر ونظراً لتحركها المستمر منذ عام، تلجأ إلى استنزاف قسد وإضعافها في تلك المناطق للوصول إلى إجبارها على الانسحاب أو الاعتراف بحكم وإدارة من أبناء تلك المناطق للمنطقة».

ولفت إلى أن «هيئة تحرير الشام» نفذت العديد من العمليات «سواء بالمجابهة مع قوات النظام أو خلف الخطوط، وأوقعت خسائر فادحة في صفوف النظام مادية وبشرية، واعتمدت على مجموعة من العمليات والأساليب العسكرية لضمان التأثير في صفوف العدو، كالكمائن والإغارة والتسلل إلى نقاط قريبة من أهداف العدو». ومن جانب آخر، وفق حوراني، «فشل النظام خلال الفترة السابقة بتحقيق أي تقدّم على تلك الجبهات على الرغم محاولاته من المتكررة التقدّم أو التسلل التي كانت جميعها تمنى بالفشل، فلجأ إلى سلاح المسيّرات، إلا أن استخدامه للمسيّرات يُظهر أنه لا يمتلك بنك أهداف عسكرية تؤثر في قوة الفصائل المنتشرة في المنطقة، أي غرفة عمليات الفتح المبين». وبيّن أنه «بناء على ما سبق وإضافة إلى التجهيزات العسكرية المستمرة من تحصينات خطوط الرباط وتدريبات عسكرية وتزويد الوحدات بالعتاد القتالي الذي يناسب أي عمل عسكري مقبل، فإن هيئة تحرير الشام/غرفة عمليات الفتح المبين، هي الطرف الأكثر استعداداً للقتال». لكن حوراني استبعد حصول تغيير جذري في خرائط السيطرة الحالية لأسباب عديدة، منها «عدم رغبة الأطراف الدولية في اندلاع معارك واسعة كي لا تؤدي إلى مزيد من الهجرة التي باتت مسألة تؤرق كافة الدول الأوروبية وتسعى لإيجاد حل لها». ومن بين تلك الأسباب أيضاً «خضوع المعارضة والنظام لأطراف إقليمية ودولية (روسيا، تركيا)، مع محاولة التطبيع بين النظام وتركيا وفق شروط وتفاهمات محددة، ولتأكل قوات النظام بدليل العمليات التي تطاولها على خطوط التماس شمال غرب سورية، واستنزاف قواتها في درعا، وبسبب الحرب الأوكرانية وتأثيراتها على روسيا».

تقرير

أقليات العراق تبحث عن قانون

بغداد ـ **محمد الباسم**

يتصدر الحديث في العراق على نحو متواصل منذ أسابيع، عن وجود ضرورة لتشريع قانون يحفظ الحريات الخاصة والمعتقدات للمكونات الدينية الأقلية، والذي تأمل بعض أقليات العراق والأطراف السياسية من المسيحيين والصابئة والشبك والأيزيديين تقديمه للبرلمان وإقراره. هذا الحديث السياسي المتصاعد جاء عقب تشريع العراق خلال العامين الماضيين حزمة من القوانين التي لم تأخذ بالاعتبار التنوّع الديني والمذهبي والثقافي في البلاد، كان من أبرزها حظر بيع وصناعة واستيراد الخمور، وسنّ قانون العطل الدينية، وأخيراً السعي إلى تشريع قانون الأحوال الشخصية الذي يحمل في طياته الكثير من المشكلات بالنسبة إلى أقليات العراق المتعلقة بفرض اللون الديني على القانون. يضاف إلى ذلك استمرار انتشار الفصائل المسلحة في مناطق الغالبية العربية المسيحية بسهل نينوى وشرق الموصل، والتضييق بسبب هذا الوجود المسلح.

وفي السادس من شهر سبتمبر/أيلول الحالي، كشف عضو البرلمان العراقي عن أقلية الصابئة المندائية، أسامة البدري، عن مشروع لـ«قانون الأقليات» لمناقشته داخل البرلمان، من دون أن يكشف عن محتوى هذا القانون أو تفاصيله وقال البدري، في تصريحات للصحافيين في بغداد، إن «هذا القانون سوف يشمل بنوداً متعددة تتعلق بحماية حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية، مع إجراء مناقشات موسعة حوله من قبل أعضاء في البرلمان»، كما يضمن القانون، وفق شرحه، «حصول أبناء الأقليات على الوظائف في المؤسسات الحكومية كالجيش والشرطة والأمن والوزارات السيادية المختلفة».

وفي حديث آخر لـ«العربي الجديد»، أوضح البدري أن «الأيام القليلة المقبلة ستشهد اجتماع ممثلي المكونات مع لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، من أجل مناقشة مسودة قانون حماية الأقليات، وهي تُعتبر القراءة الأولى، ومن ثم يتم عرض مشروع القانون للقراءة الثانية»، وبيّن أن «ممثلي كل المكونات العراقية الذين يندرجون ضمن ما يعرف بالأقليات يعتبرون هذا القانون مهماً بالنسبة إليهم، لأنه يسهم في دعم المكونات وحمايتها». وأضاف البدري، أن «أقليات العراق تشكّل نحو 10% من سكان البلاد، والدستور العراقي يضمن حمايتهم من خلال مبدأ العدالة لجميع العراقيين»، مؤكداً أن «القانون سيمضي في اتجاه التشريع، ولا أعتقد أنه سيشهد عراقيل لأنه لا يتضمن أي جوانب مالية».

ويُقدّر عدد العراقيين وفق التقديرات الرسمية، بحوالي 44 مليون نسمة، وكانت نسبة الأقليات الدينية تُقدّر بنحو 10% من سكان العراق، غير أنه بعد الغزو الأميركي للعراق، انخفضت إلى نحو 5% بعد هجرات أخذت طابعاً جماعياً إلى خارج العراق نتيجة العنف والإرهاب والإخفاق الحكومي في حمايتهم خلال العقدين الماضيين.

عضو البرلمان العراقي عن مكون الشبك، وعد القدو، قال لـ«العربي الجديد»، إن «المحاصصة أدّت إلى مزيد من إضعاف الأقليات، بالتالي فإن وجود قوانين تحمي حقوق أقليات العراق وتمنع عنهم الانتهاكات، هو أمر في غاية الأهمية». وأضاف القدو الذي يتصدر مع آخرين المطالبة بحقوق طائفة الشبك التي تتركز في نينوى شمالي العراق، أن «أقليات العراق تشعر بالتهميش والاضطهاد، مع غياب التمثيل الحقيقي لها على كل المستويات، لا سيما السياسية، مع العلم أن الدستور العراقي أكد أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات والتمثيل وغيره». ولفت القدو إلى أن «الفترات الماضية شهدت تجاوزاً على الأقليات، من خلال محاولات الاستيلاء على أراضيها»، مبيناً أن «أقليات العراق عادة ما تدفع أثمان المشاكل الأمنية والإخفاقات السياسية، وقد تعرّضت لنكبات كثيرة». غير أن قوى داخل الأقليات العراقية، يؤخذ عليها من قبل مجتمعاتها، أنها اختارت خلال السنوات الماضية التحالف مع الأحزاب الكبيرة والفصائل المسلحة، وهذا الحال لا ينطبق على أقلية بعينها، بل يشمل أغلبية المكونات، في حين أن المواطنين من الأقليات يشعرون بالتهميش. وفي وقت سابق، قال بطريرك الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية في العراق والعالم، الكاردينال لويس ساكو، لـ«العربي الجديد»، إنه «يتمنى ألا يصل اليوم الذي يكون العراق فيه خالياً من المسيحيين»، مبيناً أن «هذا احتمال وارد في ظل التمييز ضد المسيحيين المستمر من قبل جهات متعددة، من ضمنها مليشيات مسلحة وأحزاب فاسدة». من جهته، قال الناشط المسيحي من محافظة نينوى سنان الشماس، إن «مسيحيي العراق، ومكونات أخرى من أقليات العراق المتعددة، يشعرون بأنهم أقلية ضعيفة، مع وجود استغلال سياسي لمعاناتهم، وفي الحقيقة هذه المكونات تزداد قلة من جرّاء مصادرة وجودها الاجتماعي ومواقفها وتوجهها السياسي»، مبيناً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الأقليات تدعم القوانين التي تحمي حقوقها، لكن في الوقت نفسه، هناك خشية من آلية تطبيق القوانين». ولفت إلى أن «الأحزاب الكبيرة الموجودة حالياً، وما تملك من أجنحة مسلحة، لا تمنح المساحات الكافية لنا للتعبير عن مواقفنا».

> وعد القدو: المحاصصة أدت إلى مزيدٍ من إضعاف الأقليات

أيزيدية أمام معبد اللالش في نينوى، 2021 (إسماعيل عدنان/فرانس برس)

الحدث

قوات سعيّد تنفذ توقيفات واسعة عشية الانتخابات

«زوّار الليل» ينكّلون بمسنّي «النهضة»

سرّعت السلطات التونسية قبيل الانتخابات الرئاسية حملة اعتقالها، وطاولت هذه المرة العشرات من منتسبي حركة النهضة

تونس ـ **بسمة بركات**

واصلت السلطات في تونس، حملة الاعتقالات التي تطاول المعارضين، وذلك مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقرّرة في 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، والتي يترشّح لها الرئيس قيس سعيّد لولاية ثانية، وسط غياب المنافسة. وهذه المرة، استعادت السلطات حملتها على حركة النهضة، مستكملة مسلسل التوقيفات التي تستهدف قياديين ومنتسبيها، في ما يشبه «الدعاية الانتخابية» لسعيّد، علماً أن الاعتقالات الأخيرة طاولت مائة شخص، جلّهم من كبار السنّ، وإثارت استهجان وتنديد الحركة. وشنّت السلطات التونسية خلال الأيام الأخيرة الماضية، حملة اعتقالات شملت العشرات من قياديي ومنتسبي «النهضة» من مختلف مناطق البلاد. وأكدت الحركة في بيان لها أول من أمس الخميس، أنه «في ظرف أيام قليلة، شنّت السلطة حملة اعتقالات واسعة طاولت العشرات من مناضلي حركة النهضة في مختلف جهات البلاد»، مندّدة في بيان «بما يتعرّض له مناضلوها ومناضلاتها من اعتقالات تعسفية وظالمة»، ومطالبة بـ«وقف الملاحقات والتنكيل بمناضليها وإطلاق سراح كل من طاولهم الاعتقال». وكانت حركة النهضة أشارت يوم الثلاثاء الماضي، إلى «اعتقال عضو المكتب التنفيذي (في الحركة) محمد القلوي، والكاتب العام الجهوي ببنعروس محمد علي بوخاتم، وبعض الإخوة الآخرين من طرف الأمن»، وذلك مساء الاثنين الماضي. واعتبرت الحركة هذه الاعتقالات «استرسالاً في توتير المناخ السياسي العام واستمراراً في حملات التصعيد ضد القوى السياسية المعارضة ومواصلة لسياسة الخنق والمحاصرة ضد الأصوات الحرّة استباقاً لتنظيم الانتخابات الرئاسية» المقرّرة الشهر المقبل.

وقال المتحدث باسم الحركة، عماد الخميري، لـ«العربي الجديد»، إن «حركة النهضة تتابع موجة الاعتقالات التي شملت مناضلي الحركة وعددهم بالعشرات»، موضحاً أن «الميزة التي تجمع هؤلاء أنهم من مناضلي مسار العدالة الانتقالية بعد الثورة (2011)، وقضوا سنوات في السجون والاعتقالات قبل الثورة، وشاركوا بعدها في نضالات مدنية سلمية عدة ومؤتمرات تشمل العدالة الانتقالية من أجل الحقيقة والإنصاف»، مبيناً أن «هذا ما يجمع أغلب المعتقلين الذين شملتهم الاعتقالات الأخيرة». ولفت الخميري إلى أن «التوقيفات شملت أشخاصاً من النساء والرجال، ومتقدمين نسبياً في السن، أغلبهم فوق 55 و60 عاماً»، مؤكداً أن «الحالة الصحية لأغلبهم صعبة، وقد فوجئت أغلب العائلات بذلك»، مبيناً أنها «تدخل في سياق وزمن مرتبط بالانتخابات، حيث تتم متابعة ذلك بانشغال، واعتقالهم ظالم». ورأى «أن تمسك هؤلاء بالنضال السلمي في إطار العدالة الانتقالية لا يبرر إيقافهم ولا اعتقالهم»، مطالباً بـ«إطلاق سراحهم على الفور».

وأوضح المتحدث باسم «النهضة»، أن «المحامين بصدد متابعة هذا الملف الذي لن يزيد أوضاع البلاد إلا تأزماً، وهذا الأمر يسيء إلى سمعة تونس ويقدم صورة سلبية». ونفى الخميري

> معظم الموقوفين من مناضلي مسار العدالة الانتقالية
>
> نفت الحركة أن تكون أسباب التوقيفات متعلقة بالتعويضات

أن «تكون أسباب التوقيفات كما يروّج البعض بأنه مرتبطة بالتعويضات المتحصل عليها بعد الثورة لأن أغلبهم ظروفه الاجتماعية صعبة»، وأكد «أن الافتراءات حول التعويضات مستمرة خصوصاً منذ 25 يوليو/تموز 2021»، تاريخ انقلاب سعيّد. من جهته، كتب الناشط العربي القاسمي في تدوينة على «فيسبوك»، أن «الذين أوقفوا من مناضلي النهضة أناس في الستين والسبعين من العمر وأكثر»، مبيناً أن «أوضاعهم الاجتماعية والصحية جمعتهم، وكذلك النضال في مسار العدالة الانتقالية». وأكد أن «من يتحدث عن أموال التعويضات، فليذهب إلى مراكز الإيقاف ليرى الأحوال الاجتماعية والأجسام التي أنهكها الاعتقال والأمراض».

بدوره، دوّن النائب السابق والناشط السياسي، ياسين العياري: «في الليل، يتم اعتقال أكثر من مائة مواطن ومواطنة من حركة النهضة، جلّهم مساجين سياسيون سابقون، أعمارهم فوق الستين عاماً، نقلهم بوليس سعيّد إلى السجون بلا ذنب، ظلماً وتنكيلاً». وأضاف العياري على صفحته في فيسبوك»: «من يريد رؤية أموال التعويضات، فليذهب إلى مراكز الإيقافات، ليرى عيّنة منهم، كيف تعيش وحالتها، ربما يعود إليه شاهد العقل ويفهم حجم الكذب». يشار إلى أن السلطات التونسية اعتقلت رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في 17 إبريل/نيسان 2023، بسبب تصريحات في مسامرة رمضانية لجبهة الخلاص الوطني المعارضة. كما أصدر القضاء أمراً بسجن رئيس الوزراء التونسي السابق ونائب رئيس النهضة، علي العريض، فيما يعرف بملف تسفير المقاتلين إلى بؤر التوتر، ويقبع وزير العدل الأسبق ونائب رئيس الحركة نور الدين البحيري في السجن أيضاً. واعتقل رئيس حركة النهضة بالنيابة منذر الونيسي، في 20 سبتمبر/أيلول 2023، كما اعتقل الأمين العام للحركة، العجمي الوريمي، في 15 يوليو/تموز 2024، إلى جانب اعتقال عدد كبير من القيادات المركزية والمحلية في الحركة، واتهم الرئيس قيس سعيّد بعض الموقوفين بـ«التآمر على أمن الدولة».

وقفة احتجاجية دعما للغنوشي امام محكمة بتونس، 2022 (ياسين قالدي/الأناضول)

متابعة

جمعة جديدة من حراك السويداء

السويداء ـ **ليث أبي نادر**

احتشد المئات من أبناء محافظة السويداء، جنوبي سورية، في ساحة الكرامة وسط مدينة السويداء أمس الجمعة، في استمرار للحراك الشعبي المتواصل منذ أكثر من عام. وكان لافتاً أمس حضور رجال دين وعدد من الشخصيات البارزة في الحراك، والتي غابت عن ساحة الكرامة خلال الأسابيع القليلة الماضية، فيما كان الشعار الكبرى عام 1925، التي قادها سلطان باشا الأطرش ضد الفرنسيين.

في هذه الأثناء تتابع السلطات الأمنية محاولات إجهاض الحراك من خلال تشكيل هيئات حزبية في القرى والبلدات تسعى من خلالها لحشد أكبر عدد من المجموعات الحزبية الموالية من أجل خلق انشقاقات عامودية، وعقبات تؤدي إلى صدامات مباشرة بين الأهالي. وقال الناشط المدني مدحت أبو رسلان، لـ«العربي الجديد»، إنه «في كل يوم يُتاح أن يتراجع الحراك الشعبي أو يتوقف نتيجة للضغوط الأمنية والاقتصادية وحتى المجتمعية أحياناً، وفي كل جمعة يشاهد الجميع الإقبال والوجوه الجديدة». وأضاف: «بات واضحاً أن كل فعل تقوم به الأجهزة الأمنية والعصابات التابعة لها يقابله رد فعل واضح في الحراك الشعبي، خصوصاً أعمال العنف التي تُغذيها هذه الأجهزة».

من الحراك الاحتجاجي أمس (العربي الجديد)

رصد

واشنطن تتوعد بالرد

استهداف منشأة أميركية في بغداد

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

اتهمت الولايات المتحدة «مليشيات» عراقية حليفة لإيران باستهداف منشأة دبلوماسية لها في العاصمة العراقية بغداد، متوعّدةً بالرد عليها. وتعرّض معسكر فيكتوري الذي يضم عسكريين أميركيين، غربي بغداد، ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، إلى قصف صاروخي، وذلك بعد أيام من إعلان العراق عن عدم وجود اتفاق رسمي وثابت على موعد إنهاء مهام التحالف الدولي في العراق وسحب القوات الأميركية من البلاد. وقالت السفارة الأميركية في بغداد، في بيان أمس الجمعة، إنه «يوم الثلاثاء الماضي اعتُدي على مجمع الدعم الدبلوماسي في بغداد، وهو منشأة دبلوماسية أميركية، لكن لحُسن الحظ لم ترد أنباء عن حدوث إصابات»، مؤكدة أن «الدلائل تشير إلى أن الهجوم بدا من قبل المليشيات المتحالفة مع إيران والتي تعمل بحرية في العراق». وأشارت إلى أن «حكومة العراق عبّرت مراراً وتكراراً عن التزامها بحماية البعثات الدبلوماسية، وكذلك الأفراد العسكريين الأميركيين الموجودين في البلد بدعوة منها»، مجددة دعوتها لها (الحكومة العراقية) لـ«حماية الأفراد الشركاء من الدبلوماسيين والتحالف ومنشآتهم»، ومعلنة «الاحتفاظ بحقنا في الدفاع عن النفس وحماية أفرادنا في أي مكان في العالم». وجاء الهجوم قبيل ساعات من زيارة قام بها الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى العراق، إذ سجل الخرق على الرغم من اتخاذ القوات العراقية إجراءات أمنية مشددة في العاصمة. ولم يتبنّ أي فصيل عراقي تنفيذ الهجوم، كما أن كتائب حزب الله العراقية المتحالفة مع إيران دعت الحكومة إلى كشف المنفذين. وقال المتحدث العسكري للكتائب جعفر الحسيني إن «استهداف مطار بغداد، وفي هذا التوقيت، تقف خلفه أيادٍ مشبوهة، والغاية منه التشويش على زيارة الرئيس الإيراني، وندعو الأجهزة الأمنية إلى كشف المتورطين». من جهته، عدّ تحالف الفتح الهجوم «محاولة لخلط الأوراق وتوجيه الاتهام إلى فصائل المقاومة». وقال عضو التحالف، علي الفتلاوي، في تصريح له أول من أمس الخميس، إن «الفصائل لن تخشى التصريح عن أي فعل تقوم به، والهجوم يهدف إلى إحراج رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وخلق فجوة بين فصائل المقاومة والحكومة». وشدد على أن «العملية بكل تفاصيلها تؤكد أنّ لا علاقة لفصائل المقاومة بها». واستؤنفت، في فبراير/ شباط الماضي، المحادثات بين بغداد وواشنطن بشأن انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، مع اعتماد «خفض مدروس وتدريجي»، وصولاً إلى إنهاء مهمة قوات التحالف.

شرق غرب

تركيا: تحييد 19 عنصراً من «العمال»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الجمعة، تحييد 19 من عناصر حزب العمال الكردستاني الذي تحظره أنقرة، وذلك في غارات جوية على شمالي العراق، بين السابع والتاسع من سبتمبر/ أيلول الحالي. وأوضحت الوزارة أن غارات جوية استهدفت مواقع مسلحي الحزب في شمال العراق، أسفرت عن تحييد 19 عنصراً، عشرة منهم في منطقة كارة، وستة في هاكورك، وثلاثة في قنديل. (الأناضول)

النظام السوري يتسلم أردنيين كانا مختطفين

قال أيمن أبو محمود الحوراني، الناطق باسم «تجمع أحرار حوران»، وهي مؤسسة إعلامية تغطي الأحداث في مناطق جنوبي سورية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن اللواء الثامن (أحد أفرع النظام السوري الأمنية) في مدينة بصرى الشام، تسلّم ليل الخميس - الجمعة السائقين الأردنيين ماهر بشير الصوفي ومحمود سميح عويضة، المختطفين منذ نحو 20 يوماً في منطقة اللجاة، شمال شرقي محافظة درعا، جنوبي سورية، ولفت إلى أن العصابة (مدعومة من النظام) الخاطفة يقودها محمد العلوان. (العربي الجديد)

مسؤول إيراني: سنواصل الرد على تهديدات الصهاينة

قال رئيس أركان الجيش الإيراني محمد باقري (الصورة)، من العاصمة الصينية بكين، أمس الجمعة، على هامش مؤتمر منتدى شنغهاي للأمن، والذي يُختتم اليوم السبت: «سنواصل الرد على تهديدات الصهاينة والقوى الكبرى». وأضاف أن «الفوضوية والفراغ الأمني في الشرق الأوسط يضغطان على إيران لتعزيز قدراتها الأمنية». (رويترز)

الإمارات ستطلب من ترامب تنفيذ اتفاق اف-35

قالت ثلاثة مصادر مطلعة لـ«رويترز»، أمس الجمعة، إن الإمارات ستسعى إلى استئناف المحادثات بشأن شراء طائرات من طراز «اف-35» وطائرات مسيّرة إذا عاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة)، للبيت الأبيض في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وستطلب أبوظبي من إدارته الجديدة الجديدة، وفق المصادر، إتمام الاتفاقية الأصلية التي وقعها ترامب في 2021، وقيمتها 23 مليار دولار. وعلّقت الإمارات المحادثات بحلول نهاية العام نفسه وسط عدم قدرتها على التوصل إلى اتفاق حول الشروط مع إدارة الرئيس الحالي جو بايدن. (رويترز)

العراق: صفقة لشراء منظومة جوية من سيول

قال قائد الدفاع الجوي العراقي مهند غالب الأسدي، أول من أمس الخميس، وفق وكالة الأنباء العراقية (واع)، إن العراق توصل إلى «اتفاق بناء مع شركة إيلاجي الكورية الجنوبية والحكومة» في سيول لشراء عدد من منظومات صواريخ أرض . جو متوسطة المدى من نوع «إم. سام»، وأكد أن «هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها إلى العراق منظومة بطاريات جاهزة لتدخل مسرح العمليات وتدافع عن العراق». (العربي الجديد)

تقرير

تتجه الأنظار في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقرّرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، إلى 7 ولايات متأرجحة ستحسم اسم المرشح الفائز بالرئاسة، حيث يتوقع أن يحدّد 93 صوتاً في المجمع الانتخابي تعود لها، اسم ساكن البيت الأبيض المقبل بين الرئيس السابق الجمهوري دونالد ترامب والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس. وتتحكم بالتصويت في هذه الولايات التي تعدّ متأرجحة حيثيات وقضايا تختلف بين ولاية وأخرى، وحتى بين مقاطعات فيها وأخرى، مثل حقوق الأقليات والإجهاض والهجرة

الانتخابات الأميركية
خريطة التأثير في 7 ولايات حاسمة

واشنطن ـ **محمد البديوي**

يكثّف المرشحان لانتخابات الرئاسة الأميركية، الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطية كامالا هاريس، جهودهما، لإقناع الناخبين في الولايات التي يطلق عليها المتأرجحة أو أرض المعركة، خصوصاً مع تبقي أقل من شهرين على يوم الانتخابات في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، في سباق يوصف بأنه الأكثر تقارباً منذ سنوات.

اللافت في انتخابات هذا العام أن أصوات المواطنين ليست بالقدر ذاته من الأهمية في كل الولايات، فمثلاً ولايتا كاليفورنيا وتكساس، نتيجتهما محسومة (كاليفورنيا تصوت للديمقراطيين وتكساس للجمهوريين) في حين أن صوت أي ديمقراطي أو جمهوري، أو مستقل، في ولايات متأرجحة يكون على أعلى قدر من الأهمية، نظراً إلى قدرة هذه الولايات على حسم نتيجة التصويت لمرشح على حساب الآخر.

والولايات المتأرجحة، هي التي تضم جمهوراً ناخباً يمكن التأثير عليه بسهولة، وهناك 7 ولايات متأرجحة في هذه الانتخابات هي: ميشيغن، بنسلفانيا، ويسكونسن، كارولينا الشمالية، أريزونا، جورجيا ونيفادا. ويسعى كل من ترامب وهاريس لإقناع ناخبي هذه الولايات بالتصويت له، للفوز فيها، وبالتالي تأمين 270 صوتاً من أصوات المجمع الانتخابي للفوز بالرئاسيات.

والمجمع الانتخابي هو الطريقة الأميركية في انتخاب الرئيس، حيث إنه عندما يتوجه الناخبون للتصويت للمرشح الرئاسي المفضل لديهم، فإنهم يصوتون لمندوبي حزبه (أعضاء المجمع الانتخابي) في هذه الولاية، بما يعني أن الناخب يحسم التصويت على مستوى ولايته، في حين يختار أعضاء المجمع الانتخابي في وقت لاحق رئيس البلاد طبقا لاختيارات الناخب.

وادت هذه الطريقة أكثر من مرة إلى فوز أحد المرشحين بالتصويت الشعبي وخسارة الانتخابات الرئاسية، وكان آخرها خسارة هيلاري كلينتون في 2016 أمام ترامب، رغم فوزها بفارق أكثر من مليوني صوت بالتصويت الشعبي. ويبلغ عدد أعضاء المجمع الانتخابي 538 صوتاً تمثل عدد مقاعد الكونغرس في كل ولاية (أعضاء مجلس النواب + عضوين لمجلس الشيوخ)، ويضم مجلس النواب (435)، ومجلس الشيوخ (100)، إضافة إلى 3 ممثلين للعاصمة واشنطن (مقاطعة كولومبيا)، التي لا يوجد لها تمثيل في الكونغرس.

وتعد ولاية تكساس أكبر الولايات التي تميل للتصويت للجمهوريين، ولديها 40 مقعداً في المجمع الانتخابي. وساهم التعداد السكاني الأخير في عام 2020 بزيادة عدد أعضائها من 38 إلى 40 عضواً، وتليها ولاية فلوريدا، التي كانت متأرجحة منذ سنوات، قبل أن تميل للجمهوريين، وساهم التعداد في زيادة عدد أعضائها من 29 إلى 30 عضواً. أما أكبر الولايات التي تصوت عادة للديمقراطيين (ولايات زرقاء) فهي كاليفورنيا، ولها 54 مقعداً في المجمع الانتخابي بدلاً من 55 في الانتخابات الأخيرة، ونيويورك التي يمثلها 28 مقعداً مقابل 29 مقعداً في انتخابات 2020.

وتظهر الأرقام أنه في حال إجراء الانتخابات اليوم، فإن الأصوات المضمونة لترامب في المجمع الانتخابي تقدر بـ213 صوتا، مقابل 232 لصالح هاريس، وذلك في طريق الوصول إلى 270 صوتاً لتأمين الفوز بانتخابات الرئاسة، ما يعني حاجة الأول إلى 57 صوتا مقابل حاجة الديمقراطيين إلى 38 صوتا.

ويبلغ إجمالي عدد أصوات المجمع الانتخابي للولايات المتأرجحة التي تحدد نتيجة الانتخابات، 93 صوتا يمثلون الولايات السبع، أكبرها ولاية بنسلفانيا 19 صوتا، وأقلها نيفادا 6 أصوات. تضم بنسلفانيا أكبر عدد من أعضاء المجمع الانتخابي في الولايات المتأرجحة بهذه الانتخابات الرئاسية، وربما قد تمثل جائزة الفوز للمرشح، وهي تمثل مسقط رأس الرئيس الحالي جو بايدن، كما أنها شهدت محاولة اغتيال ترامب في بلدة بتلر في يوليو/ تموز الماضي، والتي يسعى إلى استغلالها لجذب تعاطف وأصوات ناخبي الولاية على الأقل. وفاز بايدن بولاية بنسلفانيا في الانتخابات الماضية بأقل من نقطة واحدة بمواجهة ترامب، في حين فاز بها ترامب في 2016 بنقطة واحدة أيضا بمواجهة هيلاري كلينتون. ولم يفز أي مرشح ديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأميركية منذ عام 1948 من دون الفوز بپنسلفانيا. وكان الرئيس الأسبق باراك اوباما فاز بها بفارق 10 نقاط في 2008 و5 نقاط في 2012. وأظهر آخر استطلاع رأي لشبكة سي بي أس، تعادل ترامب وهاريس في هذه الولاية، فيما يظهر متوسط استطلاعات الرأي تقدم هاريس بفارق نقطتين. من جهتها، كانت ولاية كارولينا الشمالية «حمراء» (جمهورية)، غير أن تنحي بايدن، حسّن حظوظ الديمقراطيين في الفوز بهذه الولاية التي تقدّم 16 صوتاً في المجمع الانتخابي، ويظهر متوسط استطلاعات الرأي تقدم هاريس بنقطة واحدة فيها على ترامب. وفي حال فوزها بهذه الولاية، تزداد حظوظها في الفوز. خسر بايدن الولاية في 2016 و2020، وفاز بها ترامب بفارق 4 نقاط ونقطة على التوالي. وفي عام 2012 فاز بها ميت رومني على أوباما، بفارق نقطتين، وكان أوباما قد فاز بها في 2008 بفارق 3 نقاط. ويسعى الديمقراطيون للاستفادة من تقدم جوش شتاين، المرشح الديمقراطي لمنصب حاكم الولاية، في استطلاعات الرأي، لتحفيز الديمقراطيين والمستقلين وتأمين الفوز لهاريس. اما جورجيا (16 صوتاً انتخابياً)، فقد فاز الديمقراطيون للمرة الأولى منذ بداية التسعينيات بانتخابات هذه الولاية في عام 2020، بفارق 0,2 نقطة لصالح بايدن، وطالب ترامب حينها مسؤولي الانتخابات في إيجاد نحو 11 ألف صوت له لتأمين الفوز بجورجيا، وهو لا يزال حتى اليوم لا يعترف بتلك النتائج. يظهر متوسط استطلاعات الرأي، تعادلا بين كل من ترامب وهاريس راهناً في هذه الولاية. فاز الجمهوريون بولاية جورجيا، آخر 3 مرات قبل 2020، حيث فاز جون ماكين بفارق 5 نقاط وميت رومني بفارق 8 نقاط وترامب بفارق 5 نقاط بمواجهة أوباما وكلينتون.

في ولاية ميشيغين التي تمنح الفائز 15 صوتاً بالمجمع الانتخابي، تلقي الاحتجاجات الحالية ضد إدارة بايدن بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة بظلال من الشك على مدى نجاح الديمقراطيين في الفوز بهذه الولاية التي تضم أكبر تجمع من الناخبين العرب في الولايات المتحدة في مكان واحد. فاز بايدن بهذه الولاية بنحو 150 ألف صوت عام 2020، في حين فاز بها ترامب في 2016 بفارق 11 ألف صوت فقط، وتقدر أعداد الناخبين العرب بنحو 300 ألف صوت، ويظهر متوسط استطلاعات الرأي تقدم هاريس بنقطتين، في حين فاز بها أوباما في 2008 بفارق 16 نقطة، وفي 2012 بفارق 9 نقاط.

أما في أريزونا (11 صوتاً انتخابياً)، ففاز جو بايدن بانتخابات الولاية باقل من نقطة في عام 2020، في حين فاز ترامب بفارق 3 نقاط في 2016، ويظهر متوسط استطلاعات الرأي تعادل المرشحين ترامب وهاريس حالياً. يتوقع أن يكون السباق في أريزونا بأصوات الضواحي، خصوصاً النساء في مقاطعة ماريكوبا، موطن أكبر منطقة ضواح في الولايات المتحدة والمقاطعة التي تحتوي على 62% من إجمالي سكان الولاية.

من جهتها، تمنح ولاية ويسكونسين الفائز فيها 10 أصوات بالمجمع الانتخابي. ويظهر متوسط استطلاعات الرأي، تقدم هاريس بفارق 3 نقاط في هذه الولاية التي فاز بها بايدن باقل من نقطة واحدة في انتخابات 2020، في حين فاز بها ترامب في 2016، وكان قد تمّ في المرتين حسم الانتخابات باقل من 23 ألف صوت. فاز أوباما بالولاية بسهولة في عام 2008 بفارق 14 نقطة، ثم بـ7 نقاط في 2012. وتعد ولاية نيفادا الاقل بأصوات الناخبين الكبار، ويظهر متوسط استطلاعات الرأي تعادل ترامب وهاريس في الولاية التي فاز بها بايدن بأكثر من نقطتين. ونظرا لأن نيفادا تعتمد على السياحة، فإن حالة الاقتصاد غالباً ما تكون عاملاً أساسيا وحاسما للناخبين. وانتخبت الولاية منذ 2008 ديمقراطيين.

عائلة ماكين تتمرد

حصل الديمقراطيون على زخم في ولاية اريزونا في عام 2020 خلال انتخابات الرئاسة الاميركية، وذلك لصالح جو بايدن، بعد تجاهل الرئيس السابق دونالد ترامب، الخدمة العسكرية للسيناتور (الراحل والذي كان يتحدر من الولاية) جون ماكين (الصورة) واسره اثناء حرب فيتنام. والآن في عام 2024، تعهدت عائلة ماكين بدعم المرشحة الديمقراطية كمالا هاريس. وكان ماكين فاز بالولاية بانتخابات الرئاسة 2008 بفارق 9 نقاط عن باراك اوباما.

من حملة «غير ملتزم»، ميشيغن، فبراير 2024 (جيف كوفالسكي/فرانس برس)

فاز أوباما بسهولة بولايات متأرجحة في 2008 و2012

لم ينتصر اي مرشح ديمقراطي منذ 1948 بدون الفوز بپنسلفانيا

إضاءة

واشنطن وبكين: حسابات البقاء على حافة الهاوية

تواصل العلاقات الصينية الأميركية الانزلاق نحو الأسفل، رغم قنوات الحوار التي يحرص الطرف الأميركي على إبرازها، حيث يبقى اللعب على حافة الهاوية

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

على الرغم من إنشاء قنوات الاتصال أخيراً بين الصين والولايات المتحدة، وتكثيف التبادلات والاجتماعات على المستويين السياسي والعسكري، يصف مراقبون العصر الحالي والعلاقات الصينية الأميركية بالحرب الباردة بين البلدين. ويعتقد هؤلاء أنه كلما زادت المحادثات بين بكين وواشنطن، برزت اختلافاتهما الشاسعة. ففي مطلع مايو/أيار الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكثر من عشرة كيانات صينية بسبب دعمها للحرب الروسية في أوكرانيا. كما يعتزم مجلس النواب الأميركي تمرير مشروع قرار خلال الأيام المقبلة يستهدف قطاعات صينية حيوية. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إلى بكين في أواخر شهر أغسطس/آب الماضي.

ما تقدم يشير إلى أن أي تقارب بين الطرفين لا يعني بالضرورة تذليل العقبات في العلاقات الصينية الأميركية أو إخماد شرارات لحرب محتملة على جبهات عدة، لعل أبرزها: التوسع الأميركي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والمناوشات في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، فضلاً عن الحرب الدائرة أصلاً في الفضاء السيبراني. ومع دخول الولايات المتحدة في وقت حرج يتعلق بهوية الرئيس المقبل، كانت الصين حاضرة بقوة في المناظرة الأخيرة بين المرشح الجمهوري دونالد ترامب ومنافسته الديمقراطية كامالا هاريس، فكيف يختلف المتنافسان في سياساتهما العامة تجاه الصين؟ هذا سؤال يُطرح بقوة في الأوساط الصينية، إذ تأمل بكين في اختيار الأقل سوءاً لتجنّب المزيد من الأضرار والحلولة دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة ومفتوحة.

وراى الباحث في معهد الجنوب للدراسات الدولية الصيني، وانغ خه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه منذ عقد من الزمن وتحديداً منذ قمة كاليفورنيا التي جمعت الرئيس الصيني شي جين بينغ، ونظيره الأميركي آنذاك باراك أوباما عام 2013، طرا تحسن ملحوظ على العلاقات الصينية الأميركية تجلى في تعزيز التواصل والتبادل الزيارات على المستوى الوزاري، قبل أن تتدهور في عهد ترامب الذي انتهج «سياسة معادية» تمحورت حول ما اصطلح على تسميته في أروقة السياسة الأميركية بـ«التهديد الصيني». ولفت إلى أن فترة ترامب كانت تأسيساً لحقبة القطيعة والعقوبات المتبادلة التي أضرت كثيراً بالعلاقات بين البلدين. وأضاف أنه خلال ولاية الرئيس جو بايدن، لم يختلف الوضع كثيراً في ما يتعلق بالعقوبات والتعريفات الجمركية واستهداف الكيانات الصينية، ولكن كان لافتاً في حقبة الرئيس الديمقراطي الحالي استئناف التواصل والحفاظ على قنوات الاتصال بما يضمن عدم الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

من جهته، قال أستاذ العلاقات الدولية في معهد وان تشاي للأبحاث والدراسات في هونغ كونغ، ليو مينغ، إنه من المهم أن نميّز بين مسألة الحفاظ على قنوات اتصال والغاية منها، وبين الجهود المبذولة لتذليل العقبات وإيجاد حلول عملية للملفات والقضايا الخلافية. وأوضح مينغ في حديث مع «العربي الجديد»، أن «استئناف الاتصال والحفاظ على قنوات خلفية بين قوتين عظميين لا يُعتبر إنجازاً لأن ذلك ضرورة حتمية حتى في ظل وجود خلافات وأسلاك شائكة بين الطرفين، وتكمن الغاية من وراء ذلك في تجنّب المواجهة العسكرية لا أكثر ولا أقل». وبناء على ذلك، برأيه، فإنه لا ينبغي أن ننتظر أو نترقب في كل لقاء أو اجتماع بين الجانبين نتائج إيجابية وحلولاً عملية، بدليل أننا نشهد في أعقاب كل لقاء إجراءات استفزازية من كلا الطرفين لتأكيد ثبات المواقف واستعراض القوة. ولفت إلى أن القضايا الكبرى عادة ما تُطرح في اجتماعات القمة بين رئيسي البلدين، وبناء عليها يتم تشكيل لجان متابعة، ولكن يتوقف ذلك على وجود إرادة سياسية ورغبة حقيقية لدى أصحاب القرار في حلّ النزاعات وتقديم التنازلات، ويبدو ذلك بعيداً وفق المعطيات الراهنة، بحسب قوله.

أما الخبير في العلاقات الدولية بمركز تايبيه (تايوان) للدراسات السياسية وان زانغ، فقال إن الصين ليس لديها توتر الانتخابات الرئاسية الأميركية ولا يسيطر عليها هوس معرفة هوية الرئيس الجديد، لسبب واحد أنه لا فرق إن كان الرئيس الأميركي المقبل جمهورياً أو ديمقراطياً حين يتعلق الأمر بسياسة واشنطن تجاه بكين. وأضاف زانغ في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تواتر تقارير تتحدث عن تدخّل صيني في الانتخابات الأميركية ومحاولة التأثير على الرأي العام، لا تمت للحقيقة بصلة، ليس لأن الصين نزيهة أو لأنها لا تملك الأدوات لفعل ذلك، بل لأنها تدرك أن السياسة العدائية تجاهها هي الثابت الوحيد في كل ما يتحرك داخل الأروقة السياسية في البيت الأبيض. وبالتالي فقد يكون الإقدام على خطوات من هذا النوع، مجرد مضيعة للوقت والجهد. وأكد وان زانغ أن التوسع الأميركي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ هو الأكثر إثارة بالنسبة إلى بكين التي تعتبر ذلك تهديداً لأمنها ومصالحها في المنطقة، وهو أمر لا يمكن أن تتساهل معه، وغير قابل للمساومة، لذلك دأبت خلال الأسابيع الماضية على اجتراح آليات جديدة للتعاون مع دول المنطقة ضمن صيغة ما يعرف بـ 2+2، وهي إطار تعاوني يدمج السياسة بالأمن والدفاع، في السياق نفسه، قلّل الخبير في العلاقات الدولية بمركز تايبيه من ثقل مسألة تايوان في الاضطرابات في العلاقات الصينية الأميركية المتصاعدة، معتبراً أن أي انحراف في التصريحات الأميركية ذات الصلة لن يؤثر على التزام الولايات المتحدة بمبدأ صين واحدة، على اعتبار أن ذلك الأساس الذي بنيت عليه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل عقود.

ليو مينغ: استئناف الاتصال ضرورة حتمية حتى في ظل الخلافات

وزير الخارجية الصيني وانغ يي وسوليفان، بكين، 27 اغسطس الماضي (Getty)

رصد

بيونغ يانغ تكشف عن منشأة نووية لأول مرة

ندّدت سيول بمضي بيونغ يانغ في برنامجها النووي، بعد عرض الإعلام الرسمي الكوري الشمالي صوراً لمنشأة نووية زارها كيم جونغ اون

كشفت كوريا الشمالية، وللمرة الأولى، أمس الجمعة، عن منشأة لتخصيب اليورانيوم، وظهر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون وهو يتجول في أرجائها، داعياً لتعزيز ترسانة بيونغ يانغ النووية في مواجهة التهديدات المتزايدة من واشنطن وحلفائها، ما قوبل بإدانة من سيول التي شدّدت على أن كوريا الجنوبية والمجتمع الدولي لن يتسامحا أبداً مع حيازة كوريا الشمالية الأسلحة النووية. وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية، أن كيم أعرب مراراً خلال زيارته لـ«معهد الأسلحة النووية» قاعدة لإنتاج المواد النووية المخصصة للأسلحة، عن «رضاه الكبير عن القوة التقنية الرائعة لمجال الطاقة النووية» التي تمتلكها البلاد. ونشرت الوكالة، أمس، صوراً لكيم وهو يتفقد صفوفاً من أجهزة الطرد المركزي، ناقلة عنه تشديده على الحاجة إلى زيادة عدد هذه الأجهزة «من أجل تسريع زيادة الأسلحة النووية بهدف الدفاع عن النفس». وأشار كيم إلى «التهديدات النووية» لبلاد، من قبل «القوات التابعة للإمبرياليين الأميركيين» تجاوزت الخط الأحمر، مضيفاً أن كوريا الشمالية يجب أن «توسع بثبات قدراتها الدفاعية وتعززها، وكذلك قدراتها على شن هجوم استباقي تكون نقطة ارتكازه القوة النووية». وحضّ مسؤولي المنشأة على «المضي قدماً في إدخال نوع جديد من أجهزة الطرد المركزي، من أجل تعزيز أسس إنتاج مواد نووية تدخل في صناعة الأسلحة». وأضافت وكالة الأنباء أن «كيم أكد أيضاً ضرورة تحديد هدف أعلى على المدى البعيد لإنتاج المواد النووية الضرورية». وتنتج مثل هذه المرافق، اليورانيوم عالي التخصيب، والضروري لإنتاج الرؤوس الحربية النووية، عن طريق تدوير المادة في أجهزة الطرد المركزي بسرعات عالية، فيما تتفاوت التقديرات بشأن عدد الأسلحة النووية التي تمتلكها كوريا الشمالية، إذ خلص تقرير لاتحاد العلماء الأميركيين، في يوليو/ تموز الماضي، إلى أن بيونغ يانغ ربما أنتجت ما يكفي من المواد الانشطارية (مثل اليورانيوم عالي التخصيب) لبناء ما يصل إلى 90 رأساً نووياً، لكنها ربما نجحت في تجميع ما يقرب من 50 رأساً. وفي ظل خضوع برامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية لعقوبات دولية، نفّذت بيونغ يانغ عشرات التجارب الصاروخية، العام الحالي، بعضها بإشراف كيم، فيما استأنفت، أول من أمس الخميس، إطلاق الصواريخ البالستية قصيرة المدى، بإطلاقها صاروخين باتجاه الجنوب، بعد توقف لمدة شهرين.

ويعتقد أن لدى كوريا الشمالية عدة مواقع لتخصيب اليورانيوم. ويقول محللون، وفق «رويترز»، إن صور الأقمار الاصطناعية التجارية أظهرت في السنوات القليلة الماضية أعمال بناء تشمل مصنعاً لتخصيب اليورانيوم في مركز الأبحاث العلمية النووية في يونغبيون. ومن غير الواضح ما إذا كان الموقع يوجد في مجمع يونغبيون النووي الرئيسي، لكن هذه الخطوة هي أول إفصاح من جانب الشمال عن منشأة لتخصيب اليورانيوم، منذ أن عرضت بيونغ يانغ منشأة في يونغبيون على علماء أميركيين زائرين في عام 2010. في المقابل، أدانت كوريا الجنوبية جارتها الشمالية بسبب المنشأة وأهدافها، المتمثلة بإنتاج المواد اللازمة للأسلحة النووية التكتيكية. وقالت وزارة الوحدة في سيول (مسؤوليتها العمل على توحيد الكوريتين)، في بيان أمس، إن «تطوير كوريا الشمالية غير القانوني للأسلحة النووية يشكل انتهاكاً واضحاً للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتهديداً خطيراً للسلام في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم». وشددت، وفق ما نقلته وكالة يونهاب الكورية الجنوبية، على أنه «ينبغي على كوريا الشمالية أن تدرك بوضوح أن كوريا الجنوبية والمجتمع الدولي لن يتسامحا أبداً مع حيازة كوريا الشمالية الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف». وقالت الوزارة إن «أي تهديد أو استفزاز نووي من جانب كوريا الشمالية سيقابل برد قوي وساحق من حكومتنا وجيشنا، استناداً إلى الردع القوي الموسع للتحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة».

كما ذكرت الوكالة أن هذا الكشف أثار «القلق من أن يكون ذلك مقدمة لقيام بيونغ يانغ بما سيكون تجربتها النووية السابعة». ونقلت عن «مسؤول رئاسي رفيع المستوى»، قوله: «نحن نحاول معرفة غرض الشمال من هذا الكشف، بينما نراقب ونحلل الوضع العام في كوريا الشمالية». وأضاف أنه «من المتوقع أن يكون في ميزان كوريا الشمالية عدة عوامل مختلفة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية الأميركية، في تحديدها لتوقيت التجربة النووية». يُذكر أن أول تجربة لبيونغ يانغ كانت في عام 2006، والتي قالت حينها إنها أجرتها تحت الأرض، من دون تحديد موقعها بدقة، فيما كانت آخرها في 2017، باختبار قنبلة هيدروجينية تعرف من الناحية التقنية بأنها قنبلة نووية حرارية، كذلك تحت الأرض.

إلى ذلك نقلت «يونهاب» عن مسؤول عسكري، أمس، أن الجيش الكوري الجنوبي زال أخيراً أكثر من 1300 كاميرا مراقبة مثبتة في قواعد عسكرية مختلفة، بما في ذلك قواعد قريبة من الحدود مع كوريا الشمالية، بعدما اكتشف أنها صينية الصنع، 100 منها جرى تثبيتها حديثاً. وجرى استبدل تلك الكاميرات بمعدات محلية بسبب المخاوف الأمنية. وفي أواخر يوليو الماضي، اكتشفت السلطات العسكرية والاستخبارات أن كاميرات المراقبة المقدمة من شركة كورية جنوبية في صينية الصنع في الحقيقة، وفقاً للمسؤول. ويُشتبه في أن الشركة التي زوّدت الجيش بالكاميرات قامت بتزوير البيانات المرتبطة ببلد المنشأ، ويدرس الجيش اتخاذ إجراء قانوني ضدها.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، رويترز)

للضربون يونهاب نيوز يعرض صورا لكيم في المنشأة النووية، سيول، امس (كيم جاي هوان/Getty)

سيول: اي تهديد نووي من بيونغ يانغ سيقابل برد قوي

شرق غرب

ألمانيا: توقيف سوري بشبهة التحضير لاعتداء

أعلن مكتب المدعي العام في ميونخ، جنوبي ألمانيا، أمس الجمعة، توقيف سوري (27 عاماً) بعد اعتقاله، أول من أمس، بتهمة الإعداد لهجوم. وأضاف أن المشتبه به يقتني «ساطورين» كان يخطط ليهاجم بهما «جنوداً في الجيش الألماني خلال فترة استراحة الغداء» ببلدة في بافاريا، موضحاً أن قسم مكافحة التطرف والإرهاب التابع للمكتب يتولى التحقيق.

(فرانس برس)

اليابان تنشر مقاتلات بعد رصد طائرتين روسيتين

أعلنت وزارة الدفاع اليابانية، في بيان أمس الجمعة، رصد طائرتين روسيتين من طراز توبوليف 142، حلقتا أول من أمس الخميس، من البحر بين اليابان وكوريا الجنوبية باتجاه منطقة أوكيناوا جنوبي اليابان، ثم اتجهتا عبر المحيط الهادئ لإنهاء رحلتهما قبالة جزيرة هوكايدو شمالي البلاد. وأضافت أنه «رداً على ذلك، حشدنا طائرات مقاتلة للدفاع الجوي على أساس طارئ».

(فرانس برس)

قتلى في هجوم لـ«داعش» شمالي أفغانستان

تبنى تنظيم داعش فرع خراسان، في بيان أمس الجمعة، هجوماً في ولاية دايكندي شمالي أفغانستان، أسفر عن قتل 14 شخصاً، ذاكراً أن هدف الهجوم كان قافلة لمجموعة من الشيعة (عرقية الهزارة). وبينما قال المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية عبد المتين قانع، في بيان، إن جميع القتلى والجرحى في الهجوم مدنيون، أكدت مصادر قبلية ووسائل إعلام محلية أن الهجوم استهدف العائدين من زيارة الأماكن المقدسة للشيعة في إيران وكانوا في طريقهم إلى منازلهم في الولاية.

(العربي الجديد، الأناضول)

مقتل جنود إيرانيين في هجوم على حدود باكستان

ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا)، أمس الجمعة، أن مجهولين كانوا يستقلون سيارة أطلقوا النار على مركبة لحرس الحدود في منطقة ميركاف، بمحافظة سيستان بلوشستان جنوب شرقي إيران، على الحدود الباكستانية. وأضافت أن الهجوم أدى إلى مقتل ثلاثة جنود إيرانيين، أحدهم برتبة ملازم، وإصابة مدني واحد بجروح، مشيرة إلى أن قوات الأمن أطلقت تحقيقاً واسع النطاق للقبض على المهاجمين.

(الأناضول)

سفينتان ألمانيتان تتجهان لمضيق تايوان

قال وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس (الصورة)، أمس الجمعة، إن سفينتين تابعتين للبحرية الألمانية، الفرقاطة بادن فورتمبيرغ، وسفينة الإمداد فرانكفورت، توجهتا إلى مضيق تايوان، بين الجزيرة والصين التي تعتبر تايوان جزءاً من أراضيها. وأضاف للصحافيين في برلين، أن «الرسالة بسيطة للغاية وقد أبديناها دائماً: المياه الدولية هي مياه دولية». وكانت السفينتان الألمانيتان متجهتين من كوريا الجنوبية إلى الفيليبين، فيما قال الوزير إن هذه الطريق «هي الأقصر».

(فرانس برس)

بينما تدرس إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن كل الخيارات المتاحة أمامها قبل مغادرته السلطة في يناير المقبل، لدعم كييف وتغيير مجرى الحرب الأوكرانية الروسية، هدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنقل الحرب إلى مواجهة مفتوحة مع الناتو بحال السماح للجيش الأوكراني بضرب العمق الروسي بصواريخ بعيدة المدى

الرسالة الروسية الأكثر جدية منذ بدء الحرب

بوتين يهدّد الناتو

بوتين في سان بطرسبرغ، أول من أمس (Getty)

تواصلت في روسيا، أمس الجمعة، ردود الفعل على ما يثار غربياً، من إمكانية السماح لأوكرانيا بضرب الأراضي الروسية بصواريخ أميركية وأوروبية بعيدة المدى، بعد يوم من اعتبار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذا الاحتمال بمثابة بداية حرب بين بلاده ودول حلف شمال الأطلسي. ومع أن مثل هذه التصريحات والتهديدات الروسية بتوسعة الحرب، واعتبارها حرباً مفتوحة ومباشرة مع حلف ناتو، مكررة، إلا أنها تكتسب بعداً جدّياً إضافياً هذه المرة بإمكانية ذهاب الصراع إلى أوضاع جديدة، لاسيما وسط إظهار إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن انفتاحاً على السماح للجيش الأوكراني بضرب العمق الروسي بصواريخ أميركية وبريطانية حصلت عليها كييف بالفعل، وسط ضيق خيارات بايدن قبل مغادرته السلطة رسمياً في يناير/كانون الثاني المقبل، لدعم أوكرانيا، قبل أن يحل ساكن جديد على البيت الأبيض، قد يكون الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي يتعهد في حملته الانتخابية بإنهاء الحرب والتوقف عن دعم أوكرانيا. وكان لافتاً أمس أن هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» اعتبرت كلام بوتين أول من أمس، «التهديد الأكثر جدية منذ بدء الحرب» مطلع 2022.

وتطالب أوكرانيا بهامش حرّية أكبر في استخدام صواريخ ستورم شادو التي تسلّمتها من بريطانيا وصواريخ أتاكمس التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، والتي يبلغ مداها مئات الكيلومترات وتسمح لكييف باستهداف مواقع لوجستية للجيش الروسي، ومطارات تقلع منها مقاتلاته (صواريخ أتاكمس يمكن أن تصل إلى أهداف على بعد 300 كيلومتر)، وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد كشف الثلاثاء الماضي، أنه «يعمل» على السماح لأوكرانيا باستخدام مثل هذه الصواريخ. كما أكد وزير خارجيته أنتوني بلينكن من كييف، الأربعاء، أن واشنطن ستدرس ما يطالب به الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي «بشكل عاجل»، وبحث الموضوع أول من أمس الخميس في بولندا أيضاً، وهي مسألة حضرت ما أمس الجمعة في البيت الأبيض، خلال لقاء بايدن رئيس الحكومة البريطانية كير ستارمر.

وكان بوتين هدّد أول من أمس الخميس، بـ«حرب مع دول حلف شمال الأطلسي»، في حال السماح لكييف بضرب أهداف في عمق الأراضي الروسية. وقال إنه «إذا اتخذ هذا القرار، فإن ذلك سيعني على الأقل ضلوعاً مباشراً لدول ناتو في الحرب بأوكرانيا»، معتبراً أن «هذا الأمر سيغير طبيعة النزاع نفسها، وسيعني أن دول الحلف هي في حرب ضد روسيا» متوعداً بأن ترد موسكو «حسب ما ينشأ من تهديدات». وشرح بوتين أن «بيانات تحديد الأهداف عبر الأقمار الاصطناعية والبرمجة الفعلية لمسارات تحليق الصواريخ لا بد أن يقوم بها عسكريون من الناتو في ضوء افتقار كييف للقدرات اللازمة لتنفيذ ذلك بمفردها»، مضيفاً أنه لهذا السبب «فإن الأمر لا يتعلق بالسماح للنظام الأوكراني بضرب روسيا بهذه الأسلحة أم لا، بل يتعلق بتقرير ما إذا كانت دول متورطة بشكل مباشر في صراع عسكري أم لا». وأضاف أنه «إذا جرى اتخاذ هذا القرار، فلن يعني ذلك أقل من المشاركة المباشرة لدول الحلف والولايات المتحدة والدول الأوروبية في الحرب، وستكون هذه مشاركتها المباشرة، وهذا بالطبع سيغير بشكل كبير جوهر الصراع وطبيعته». وبالتزامن مع التصريح الروسي، انتقد الرئيس الأوكراني «تأخر» الغربيين في البتّ بهذه القضية. وأكد زيلينسكي أن الغرب «خائف» للغاية من إثارة احتمال إسقاط الصواريخ والطائرات المسيرة الروسية التي تستهدف أوكرانيا، على الرغم من أنه يساعد إسرائيل في القيام بذلك. وأضاف، في مؤتمر في كييف، أنه «إذا كان الحلفاء يسقطون بشكل مشترك الصواريخ والطائرات المسيرة في مواقع بالشرق الأوسط (في إشارة إلى إسقاط الصواريخ الإيرانية منتصف إبريل/نيسان قبل أن تصيب أهدافها في إسرائيل)، فلماذا لا يوجد قرار مماثل لإسقاط الصواريخ الروسية والمسيرات شاهد (الإيرانية) بشكل مشترك في سماء أوكرانيا؟»، مضيفا «إنهم يخشون حتى أن يقولوا: نحن نعمل على ذلك».

واعتبر الكرملين الروسي، أمس، أن بوتين أوصل رسالة واضحة للغرب بشأن التبعات التي سيواجهها إذا سمح للجيش الأوكراني بضرب الأراضي الروسية بصواريخ بعيدة المدى. وقال المتحدث باسمه ديميتري بيسكوف إن «التصريح الذي أدلى به الرئيس بوتين (الخميس) مهم جداً، إنه واضح للغاية، ولا يحتمل الالتباس، ولا تعدد القراءات. ليست لدينا أي شكوك أن هذه الرسالة وصلت للجهات التي وجّهت إليها».

بدوره، رأى رئيس مجلس الدوما الروسي (مجلس النواب) فياتشيسلاف فولودين، أمس، أن حلف شمال الأطلسي طرف في الحرب، ويشارك بالفعل بشكل كبير في صنع القرار العسكري. واتهم فولودين، وهو حليف مقرب من بوتين، حلف شمال الأطلسي بمساعدة أوكرانيا في اختيار المدن الروسية التي يتم استهدافها، والموافقة على تحركات عسكرية بعينها، وإصدار أوامر لكييف، مؤكداً عبر تليغرام «إنهم يخوضون حربا مع بلدنا».

وصدرت أولى ردود الفعل على تصريحات بوتين من رئيس الوزراء البولندي دونالد تاسك، الذي أكد أنه «غير قلق»، مضيفاً أنه «من المهم أخذ كل الأحداث والأمور في أوكرانيا وعلى الجبهة الروسية الأوكرانية بجدّية، لكنني لن أعلّق أهمية كبيرة على

> **مسؤول أميركي: الهدف تحسين موقع أوكرانيا الاستراتيجي**

التصريحات الأخيرة للرئيس بوتين، لأنها تظهر بالأحرى الوضع الصعب الذي يواجهه الروس على الجبهة».

وفي واشنطن، كانت المسألة على طاولة النقاش بين بايدن ورئيس الحكومة البريطانية كير ستارمر، في وقت تحدث الإعلام البريطاني عن أن بايدن القلق من إثار نزاع نووي، سيسمح لكييف باستخدام صواريخ فرنسية وبريطانية مزودة بتكنولوجيات أميركية، ولكن ليس بصواريخ أميركية. من جهتها، رأت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أمس، أن بايدن يدرس كيفية مساعدة كييف بالطريقة الأنسب، في وقت بدأ العد التنازلي لمغادرته منصبه. وبحسب الصحيفة، فإن المسؤولين في البيت الأبيض ليست لديهم أوهام بأن أوكرانيا بإمكانها الانتصار بالحرب حتى موعد مغادرة بايدن منصبه رسمياً في 20 يناير المقبل، لكن بحسب مسؤول كبير في الإدارة، فإن «الولايات المتحدة تهدف إلى «تحسين موقع أوكرانيا الاستراتيجي لأكبر قدر ممكن حتى ذلك الحين». ومن الخيارات، تخفيف القيود الجغرافية على الجيش الأوكراني بشأن استخدام بعض الأسلحة والصواريخ الغربية.

وفي سياق هذا التوتر، كان لموسكو ردّ أيضاً للتعبير عن غضبها، وذلك في سياق متصاعد من التوتر بينها وبين لندن، وذلك بإقدامها أمس، على سحب اعتماد ستة دبلوماسيين بريطانيين في البلاد، اتهمهم جهاز الأمن الفيدرالي (إف أس بي) بالتجسس، ومؤكداً أنه سيتم طردهم. وقال الجهاز، إنه تلقى وثائق تشير إلى أنه تم إرسالهم إلى روسيا من قبل قسم في وزارة الخارجية البريطانية «تتمثل مهمته الرئيسية في إلحاق هزيمة استراتيجية ببلدنا»، وأنهم متورطون في «أنشطة جمع معلومات استخبارية وتخريبية». وعلّقت الخارجية الروسية عبر المتحدثة باسمها ماريا زاخاروفا، بأنها «تتفق تماماً مع تقييمات أنشطة ما يسمى بالدبلوماسيين البريطانيين»، مضيفاً أن «السفارة البريطانية تجاوزت السفارة البريطانية الحدود التي حددتها اتفاقيات فيينا بكثير». علماً أن الكرملين أكد أن الإجراء لا يتعلق بإمكانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن. من جهتها، رفضت الخارجية البريطانية الاتهامات الروسية لدبلوماسييها معتبرة أن «لا أساس لها على الإطلاق».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

شويغو يلتقي كيم في بيونغ يانغ

التقى الأمين العام لمجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، في إطار «مواصلة الحوار الاستراتيجي» بين البلدين، المرتبطين باتفاق دفاعي مشترك وُقّع العام الحالي

في وقت تسعى فيه موسكو للحصول على ذخيرة لحربها المستمرة منذ أكثر من 30 شهراً في أوكرانيا، وفيما تتهم دول الغرب، على رأسها الولايات المتحدة، بيونغ يانغ بإمداد موسكو بالأسلحة، أعلنت السلطات الروسية أن الأمين العام لمجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو التقى، أمس الجمعة في بيونغ يانغ، الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، في إطار «مواصلة الحوار الاستراتيجي» بين البلدين. واتفقت كوريا الشمالية وروسيا، في يونيو/ حزيران الماضي، على تقديم كل مساعدة عسكرية متاحة إذا واجه أحد الجانبين اعتداء مسلحاً، وذلك بموجب اتفاق دفاع مشترك وقّعه زعيما البلدين، عندما زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كوريا الشمالية حينها.

وقال مجلس الأمن الروسي في بيان أمس، نقلته وسائل إعلام روسية، إنه «في إطار الحوار الاستراتيجي الجاري بين بلدينا، جرى تبادل جوهري لوجهات النظر مع الزملاء الكوريين حول مجموعة واسعة من القضايا على الأجندة الثنائية والدولية». وأضاف أن «اللقاءات في بيونغ يانغ جرت في أجواء من الود والثقة المميزة بما يتماشى مع الاتفاقات التي توصل إليها زعيما

شويغو في موسكو، مايو الماضي (ياشسلاف بروكوفييف/ فرانس برس)

البلدين خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس فلاديمير بوتين». وتابع أن لقاء شويغو والزعيم الكوري الشمالي سيوفر «إسهاماً مهماً نحو تطبيق» المعاهدة الدفاعية. علماً أن شويغو كان وزيراً للدفاع الروسي حتى مايو/ أيار الماضي. يُذكر أن شويغو التقى كيم في بيونغ يانغ عندما كان وزيراً للدفاع، وذلك في يوليو/ تموز من العام الماضي، بمناسبة الذكرى السنوية لانتهاء المعارك بين الكوريتين (1950-1953)، كما زار معرضاً للأسلحة حيث استعرض كيم أمامه «أسلحة ومعدات من نوع جديد»، وفق وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية. ونددت دول الغرب وكوريا الجنوبية بالمعاهدة الدفاعية الروسية الكورية الشمالية. وكان بوتين وكيم قد وقّعا على اتفاقية للشراكة الاستراتيجية، في يونيو الماضي، تتضمّن بنداً للمساعدة العسكرية، يلتزم بموجبها الطرفان بتقديم «المساعدة العسكرية وغيرها من المساعدات على الفور من قبل القوات المسلحة، وإتاحة الوسائل كافة في حال وقوع هجوم مسلح على إحدى الدولتين». كما تؤكد الاتفاقية أن البلدين يتعاونان بعضهما مع بعض من أجل «ضمان السلام والأمن الإقليميين والدوليين الدائمين». وتشير المادة الرابعة من الوثيقة إلى أنه في حالة تعرض أحد الطرفين لهجوم مسلح من قبل أي دولة أو دول عدة، ووجد نفسه بالتالي في حالة حرب، يقدم الطرف الآخر على الفور المساعدة العسكرية وغيرها من المساعدات بكل الوسائل المتاحة له.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)